

محاضرات علم الموارث

أ.د. عبد القادر مهاوات

موجهة لطلبة السنة الثالثة أصول الدين بتخصصاته الثلاثة

الموضوع الأول

مدخل لعلم الموارث

لكلِّ علمٍ مدخلٌ أساسٌ يُلجُّ منه طالِبُهُ بسلاسةٍ إلى سائرِ مباحثِهِ، ويضعُهُ من البداية في الصورة التي ينبغي أن تكونَ، ويوضِّحُ له المسارَ الصحيحَ الذي يجبُ أن يسلكَهُ وهو يخوضُ غمارَهُ، ويوطِّئُ أمرَ استيعابِهِ والتحكُّمِ فيه. والمدخلُ الأساسُ لعلمِ الموارثِ يمكنُ عرضُهُ من خلالِ العناصرِ الخمسةِ الآتية:

1- التعريفُ بالموارثِ والفرائضِ وعلمِهما:

تُعَرَّفُ ابتداءً بالموارثِ والفرائضِ كلٌّ على حِدَةٍ من حيثِ اللغةِ والاصطلاحِ، لِتَصِلَ انتهاءً إلى تعريفِ العلمِ الذي يُصَنَّفُ إليهما.

أ- التعريفُ بالموارثِ:

أولاً- لغةً: الموارثُ جمعُ ميراثٍ، والميراثُ هو انتقالُ الشيءِ وصيِّورُثُهُ من شخصٍ ميتٍ إلى آخرٍ حيٍّ، أو من قومٍ إلى آخرين، وقد يكونُ هذا الشيءُ مالاً أو علماً أو شرفاً، أو أيَّ شيءٍ معنويٍّ؛ فيُقَالُ مثلاً: وَرِثَ الولدُ أباهُ؛ أي: انتقلَ إليه ماله. ويُقَالُ: العلماءُ ورثةُ الأنبياءِ؛ أي: انتقلَ علمُهم إليهم. ويُقَالُ: وَرِثَ وليُّ العهدِ عرشَ الملِكِ؛ أي: انتقلَ إليه ملكُهُ وعِزُّهُ وشرفُهُ وسُؤْدَدُهُ¹.

ثانياً- اصطلاحاً: الميراثُ هو انتقالُ الملكيةِّ من الميتِ إلى ورثتهِ الأحياءِ، سواء كان المتروكُ مالاً، أو عقاراً، أو حقاً من الحقوقِ الشرعيَّةِ التي تقبلُ الميراثَ².

فالمالُ أمرُهُ بَيْنُ كالذهبِ والفضَّةِ والعملاتِ المعاصرةِ والحيواناتِ والمراكبِ الحديثةِ والزروعِ والثمارِ، والعقارُ واضحٌ كالمباني والأراضي والحداثقِ والبساتينِ. ويُلاحقُ بالأموالِ والعقاراتِ الحقوقُ القابلةُ للميراثِ كحقُّ المرورِ والشُّفْعَةِ وخيارِ العيبِ؛ فهي تُورَثُ أيضاً.

وهذا على عكسِ حقِّ الوظيفةِ بتقلدِ منصبٍ معيَّنٍ؛ فإنَّهُ لا يَقْبَلُ الميراثَ، إذ إنَّهُ مقتصرٌ على صاحبه؛ بحيث يزولُ بموتِهِ. ومثلها الحضانةُ بالنسبةِ للشخصِ المعيَّنِ مُجَاهةً قاصِرٍ ما؛ فهي من الحقوقِ التي لا تُورَثُ³.

أ- امتلاك القدرة على تعيين سهام الورثة، وإبصارها إلى أصحابها على الوجه المشروع، من غير زيادة فيها، ولا نقصان منها.

ب- دَرءُ النزاع الذي يمكن أن يحدث بين الورثة؛ بسبب تقسيم التركة، وهذا من شأنه أن يحافظ على كيان الأسرة، ويُجَنَّب أفرادها الوقوع في كبيرة قطعية الرحم.

ج- ضمان حق الورثة من الإناث والصغار والأجنّة في بطون أمهاتهم، وكذا المجانين وسائر من قد يُستَعْلَق حاله من قبَل الجشعين وضعيفي الإيمان، فيحرمونه حقه؛ كالعائب عند وفاة مورثه وتقسيم تركته، أو الحي الذي يُكَبِّلُه حياؤه فلا يُطالب بما هو حق شرعي له.

3- فضائل علم الموارث: لنا أن نتبين بعضاً من فضائل هذا العلم من خلال الأمرين الآتيين:

أ- أنّ الموارث تُعدُّ نصف العلم؛ لتعلقها بحال الإنسان بعد موته، كما تتعلّق سائر المعاملات به في حياته، وقد قال النبي ﷺ في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «تَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ، وَعَلَّمُواهَا؛ فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ، وَهُوَ يُنْسَى، وَهُوَ أَوَّلُ شَيْءٍ يُنْتَزَعُ مِنْ أُمَّتِي»¹.

ب- أنّ من تعلّم الموارث حاز أجرًا عظيمًا؛ لمساهمة في إحياء أحكام الشرع الحنيف، وقيامه بواجب كفايي على الأمة، وإسقاطه الإثم عليها، واستجابته لأمر النبي ﷺ الذي قال في حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «تَعَلَّمُوا الْقُرْآنَ وَعَلَّمُوهُ النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُواهَا النَّاسَ، وَتَعَلَّمُوا الْعِلْمَ وَعَلَّمُوهُ النَّاسَ؛ فَإِنِّي أَمْرٌ مَقْبُوضٌ، وَإِنَّ الْعِلْمَ سَيَقْبُضُ وَتَظْهَرُ الْفِتْنُ، حَتَّى يَخْتَلِفَ الْإِنْتَانِ فِي الْقَرِيبَةِ لَا يَجِدَانِ مِنْ يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا»².

4- نبذة تاريخية عن الميراث عند العرب في الجاهلية وصدور الإسلام³:

قام نظام الإرث عند أهل الجاهلية من العرب على أمرين أساسيين: النَّسَبُ والسَّبَبُ:

أ- فأما النَّسَبُ: فكانوا يورثون الذكور دون الإناث، ولا يرث من الذكور إلا الكبار؛ وحثّهم في ذلك أنّ الإرث إنّما يختصُّ به أهل القوة والنجدة الذين يطيقون حمل السيوف والدفاع عن العشيرة ومحاربة العدو، والنساء والصبيان ليسوا من هؤلاء⁴.

ومما يؤكّد هذا سبب نزول آيات الموارث؛ فإنها كانت في بنتي سعد بن الربيع رضي الله عنه وزوجته عندما حرمهنّ أخوه من الميراث بعد استشهادِه في غزوة أُحُدِ سنة 3هـ، إلا أنّ القرآن الكريم أنصفهنّ؛ حيث أعطى للبنتين ثلثي التركة، وللزوجة ثمنها، ولم يستحقّ الأخ منها إلا ما بقي بعد أخذهنّ لقرضيهنّ⁵.

ب- وأما السَّبَبُ: فيرجع إلى عاملين أساسيين: الحلف والتبني:

أولاً- فأما الحلف: فقد كان الرجل في الجاهلية إذا تحالف مع غيره قال له: "دمي دَمُكَ، وَتَرْتِي وَأَرْتُكَ"، فأيهما مات قبل حليفه ورثه الآخر.

ثانياً- وأما التَّبَيُّ: فقد كان أحدهم إذا تَبَيَّ وَلَدَ غَيْرِهِ، نُسِبَ إِلَيْهِ دُونَ أَبِيهِ الْحَقِيقِيِّ، فَإِذَا مَاتَ مُدَّعِي
الْبُنُوَّةِ وَرَثَهُ الْإِبْنُ الْمُتَّبَيُّ، وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ أَيْضًا.

واستمرَّ العملُ بهذا النظامِ في الفترةِ الأولى من مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ إلى أن هاجرَ إلى المدينةِ،
وبالهِجْرَةِ أصبحَ نظامُ الإِرْثِ عندَ المسلمينِ يقومُ على دعامتَيْنِ: الهِجْرَةُ وَالْمُؤَاخَاةُ:
أ- فَأَمَّا الْهِجْرَةُ: فقد كَانَ الْمُهَاجِرِيُّ يَرِثُ أَخَاهُ الْمُهَاجِرِيَّ إِذَا قَامَتْ بَيْنَهُمَا رَابِطَةٌ التَّعَاوُنِ وَزِيَادَةُ
الْمُخَالَطَةِ.

ب- وَأَمَّا الْمُؤَاخَاةُ: فَإِنَّهُ لَمَّا آخَى النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، كَانَ الْمُهَاجِرِيُّ يَرِثُ أَخَاهُ
الْأَنْصَارِيَّ إِنْ مَاتَ هَذَا الْأَخِيرُ قَبْلَهُ، وَالْعَكْسُ صَحِيحٌ¹.

وبعد فترةٍ أبطلَ اللهُ تعالى جميعَ تلكَ الطرقِ وَنَسَخَهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى
بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ² مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي
الْكِتَابِ مَسْطُورًا﴾ [الأحزاب:6]، ومن ثَمَّةً استقرَّ نظامُ الإِرْثِ على ما هو مُفَرَّزٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ³، وما
جاءَ فِي السَّنَةِ الْمَطْهَرَةِ⁴، وما قامَ عليه إجماعُ علماءِ المسلمينِ واجتهادُهم⁵.

5- الصحابةُ الذين برعوا في علمِ الفرائضِ:

نظرًا لحَثِّ النَّبِيِّ ﷺ وترغيبِهِ فِي تَعَلُّمِ الْفَرَايِضِ وتعليمِهَا لِلنَّاسِ، وَجَدْنَا عِدَدًا مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ قَدْ
عُنُوا بِهَا، وَتَعَلَّمُوهَا حَتَّى نَبَعُوا فِيهَا، وَاشْتَهَرُوا بِهَا، وَعَلَى رَأْسِ هَؤُلَاءِ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ الْأَرْبَعَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ
مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ⁶، إِلَّا أَنَّ الَّذِي بَلَغَ الشَّهْرَةَ أَكْثَرَ، وَأَحْرَزَ فِيهِ قَصَبَ السَّبْقِ هُوَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ⁷، وَتَكْفِيهِ
شَهَادَةُ الصَّادِقِ الْمَصْدُوقِ ﷺ لَهُ بِذَلِكَ حِينَ قَالَ وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ عِلَاقَةِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ بِأَمَّتِيهِ:
«وَأَعْلَمُهُمْ بِالْفَرَايِضِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ»⁸.

الموضوع الثاني الحقوق المتعلقة بالتركة

وما يتبعها من قائمة الوارثين والوارثات

1- الحقوق المتعلقة بالتركة: تتعلق بالتركة حقوق أربعة: بعضها للميت؛ وهي مؤن تجهيزه، وبعضها عليه؛ وهي الديون التي يجب أن تُسدّد عليه، وبعضها لا له ولا عليه؛ منها ما هو اختياري مرتبط بوصيته التي يجب أن تُنفذ، أو اضطراري متعلق بورثته عندما تُنقل ممتلكاته تلقائياً إليهم. وهذه الحقوق الأربعة مرتبة من حيث موافاة أصحابها بها حسب الأولوية كما يأتي¹:

أ- مؤن التجهيز: وهي ما يلزم الميت من وفاته إلى دفنه، من مثل نفقات الكفن والغسل وأجرة الحفر والحمل وشراء الأرض، على أن يكون ذلك بالمعروف.

وهذا إذا شخّ ورثته أو غيرهم من الناس بالتطوع بها، فحينئذ يكون الميت أولى بماله من ورثته، فيجهر منه. أمّا إذا تطوع بها - كما هو جارٍ في أكثر الحالات التي وقفنا عليها في دنيا الناس اليوم-، فيُفقر عنها إلى ما بعدها من حقوق متعلقة بالتركة.

ب- أداء الديون: وذلك بتسديد الديون التي تترتبت على ذمة الميت حال حياته، سواء كان الدين لله تعالى أم للعباد، إلا أن ديون العباد مقدّمة على ديون الله تعالى².

وإذا كانت ديون العباد معروفة - وهي التي ثبتت بالبينة أو بإقرار الميت حال حياته بها-، فإن ديون الله تعالى هي ما كان من نحو الزكوات والكفارات والفديات والندور التي وجبت عليه وهو حيّ ولم يُخرجهَا.

ج- تنفيذ الوصايا: وذلك بإعطاء الموصى له ما قدره له الميت حال حياته، إذا لم يكن وارثاً وفي حدود الثلث، أمّا ما زاد على الثلث فلا يُعطى إلا برضا الورثة، ولا وصية لوارث إلا إذا أجازها الورثة.

جاء في هذا حديث عمرو بن خارجة رضي الله عنه الذي سمع فيه النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ، وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»³.

كما جاء حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه الذي قال فيه: "عَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ أَشَقِيئٍ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَلَعَنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِيئِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي وَاحِدَةٌ؛ أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». قُلْتُ: أَفَأَتَصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: «لَا؛ الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ إِنَّكَ أَنْ تَدَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَدْرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَجْعَلُهَا فِي فِي امْرَأَتِكَ»⁴.

د- حقُّ الورثة: وهو ما تَبَقَّى من التركة بعد إخراج ما سبقَ منها؛ فيُقَسَّم على الورثة الآتية أسماؤهم في العنصر الثاني من هذا المطلب، وذلك حسب أنصبتهم المقدَّرة شرعاً.

وقد جمع بعضُ الفُرُضِيِّينَ الحقوقَ المتعلقةَ بالتركة اختصاراً في كلمة: "تَدْوَم"؛ حيثُ تشيرُ التاءُ إلى التجهيزِ ومُؤَنِهِ، والدالُّ إلى الديونِ وتسديدها، والواوُ إلى الوصايا وتنفيذها، والميمُ إلى الميراثِ الذي يستحقُّه الورثة¹.

ومنَ الناحيةِ العمليَّةِ، وتلخيصاً لِمَا سَبَقَ، فإنَّنا نتصرَّفُ مع سائرِ التركاتِ وَفُقَّ القاعدةِ الآتيةِ:

"الميراث = التركة - الحقوق المتعلقة بها"

فإنَّ كانَ للتركةِ حقوقٌ تعلَّقتُ بها، خصمناها منها، والذي يتبقَّى هو الإرثُ، وإنَّ لم تتعلَّقْ بها أيَّةُ حقوقٍ، كانَ الإرثُ هو نفسهُ التركة.

مثالٌ: ماتتُ "حديجة"، وتركتُ مبلغاً مالياً قدرُهُ: 40000 دج، وعددًا من وراثتها الشرعيِّين، وقُدِّرتْ تكاليفُ دفنها ب: 1000 دج، وكانت قد أوصتْ لصدقيتها "عائشة" ب: 5000 دج.

الميراث = التركة - الحقوق المتعلقة بها

= التركة - (مؤن التجهيز + الوصية)

= 40000 - (5000 + 1000)

= 34000 دج.

2- الوارثون والوارثات: تُعدُّ معرفةُ الوارثين والوارثاتِ -رغمَ محدوديةِ قائمتهم؛ فهُنَّ 25 وارثاً ووارثاتٍ- شَطْرَ علمِ الموارثِ؛ إذ إنَّ الجهلَ بهم يجعلُ القاسمَ يُورَثُ مَنْ لا يستحقُّ الإرثَ كأبناءِ البنتِ، والجدِّ من جهةِ الأمِّ، والخالِ والخالةِ والعمَّةِ وأبنائهم، ويَحْرِمُ مِنَ الميراثِ مَنْ يستحقُّه كالجدةِ مِنْ جِهَتِي الأبِّ والأمِّ، والعمِّ الشقيقِ والعمِّ لأبِّ وأبنائهما من الذكور.

وفيما يأتي بيانٌ لقائمةِ مَنْ يستحقُّونَ الإرثَ مقسَّمونَ على حسبِ جنسهم:

أ- الوارثون من الذكور: هم خمسة عشرَ تفصيلاً:

1- الإبنُ.

2- ابنُ الإبنِ.

3- الأب.

4- الجدُّ (أبُّ الأب)².

5- الأخ الشقيق.

- 6- الأخ لأب.
- 7- الأخ لأم.
- 8- ابنُ الأخ الشقيق.
- 9- ابنُ الأخ لأبٍ.
- 10- العمُّ الشقيقُ.
- 11- العمُّ لأبٍ.
- 12- ابنُ العمِّ الشقيقِ.
- 13- ابنُ العمِّ لأبٍ.
- 14- الزوج.
- 15- المُعتقُ.

يُلاحَظُ أنَّ جميعَ الورثةِ من 1 إلى 13 يَرْتَبُونَ بِسَبَبِ النَّسَبِ: إمَّا كَوْنُهُمْ فروعًا للميتِ أو أصولًا أو حَوَاشِي، والزَّوجُ وارثٌ بِسَبَبِ النِّكَاحِ، والمُعتقُ وارثٌ بِسَبَبِ الوَلَاءِ.

وَمِنَ الفَرَضِيِّينَ مَنْ يُجْمَلُ الوَرِثَةُ الذَّكَورَ فِي عَشْرَةٍ؛ بِحَيْثُ يَجْعَلُ الأَخَ بِأَنْوَاعِهِ الثَّلَاثَةِ واحِدًا، وابْنَ الأَخِ بنوعِيهِ واحِدًا، والعمَّ بنوعِيهِ واحِدًا، وابْنَ العمِّ بنوعِيهِ واحِدًا. وَمِنْ هَؤُلَاءِ صَاحِبُ الرَّحْبِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ¹:

والوارثون من الرجال عشرة	أسماءهم معروفة مشتهرة
الإبن، وابنُ الإبن مَهْمَا نَزَلَا	والأب، والجدُّ له وإن عَلا
والأخُ مِنْ أيِّ الجِهَاتِ كَانَا	قد أنزل اللهُ به القرآنَا
وابنُ الأَخِ المُدلي إليه بالأب	فاسمع مقالًا ليس بالمُكذَّبِ
والعمُّ، وابنُ العمِّ مِنْ أبيهِ	فاشكُرْ لذي الإيجازِ والتَّنبِيهِ
والزَّوجُ والمُعتقُ ذُو الوَلَاءِ	فجملةُ الذِّكُورِ هَؤُلَاءِ

وإذا اجتمع هؤُلاءِ كلُّهم في وقتٍ واحدٍ لم يَرِثْ منهم إلا ثلاثة: الإبنُ والأبُ والزَّوجُ؛ لأنَّ هَؤُلَاءِ لا يُحْبَبُونَ أبداً، والباقيون محجوبون.

ب- الوارثاتُ من الإناث: هنَّ عشرٌ تفصيلاً:

- 1- البنت.
- 2- بنتُ الإبن.
- 3- الأمُّ.

- 4- الجدَّة (أُمُّ الْأُمِّ).
- 5- الجدَّة (أُمُّ الْأَبِ).
- 6- الأختُ الشقيقةُ.
- 7- الأختُ لأبٍ.
- 8- الأختُ لأمِّ.
- 9- الزوجة.
- 10- الْمُعْتَقَةُ.

ويلاحظُ أنَّ جميعَ الوارثاتِ من 1 إلى 8 يرثُنَّ بسببِ النَّسَبِ: إمَّا كَوْنُهُنَّ فروعًا للميِّتِ أو أصولًا أو حواشي، والزوجةُ وارثةٌ بسببِ النكاحِ، والمُعْتَقَةُ وارثةٌ بسببِ الْوَلَاءِ. ومنَ الْفَرْضِيِّينَ مَنْ يُجْمَلُ قائمةَ الْوَارِثَاتِ فِي سَبْعٍ؛ بحيثُ يجعلُ الجدَّةُ بنوعِهَا واحدةً، والأختُ بأنواعِهَا الثلاثةِ واحدةً. ومنَ هؤلاءِ صاحبُ الرَّحْبِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ قَالَ¹:

وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ لَمْ يُعْطِ أَنْتَى غَيْرُهُنَّ الشَّرْعُ
 بِنْتُ، وَبِنْتُ ابْنٍ، وَأُمُّ مَشْفِقَةٌ وَزَوْجَةٌ، وَجَدَّةٌ، وَمُعْتَقَةٌ
 وَالْأَخْتُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ فَهَذِهِ عَدَّتُهُنَّ بَأَنْتِ
 وَإِذَا اجْتَمَعْنَ كُلُّهُنَّ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ لَمْ يَرِثْ مِنْهُنَّ إِلَّا: الْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ² وَالْأُمُّ وَالْأَخْتُ
 الشَّقِيقَةُ وَالزَّوْجَةُ.

وَأُذِيْلُ هَذَا الْمَطْلَبِ بِنَقْلِ تَلْخِيصِ بَدِيْعِ لَسَائِرِ مَا وَرَدَ فِيهِ مِنْ حَقُوقِ مُتَعَلِّقَةٍ بِالْتَرَكَةِ، وَكَذَا مَا جَاءَ فِيهِ مِنْ أَمْرِ الْوَارِثِينَ وَالْوَارِثَاتِ. يَقُولُ الْقَرَطُبِيُّ: "لَا مِيرَاثَ إِلَّا بَعْدَ أَدَاءِ الدَّيْنِ وَالْوَصِيَّةِ؛ فَإِذَا مَاتَ الْمَوْتِيُّ أُخْرِجَ مِنْ تَرَكَّتِهِ الْحَقُوقُ الْمُعَيَّنَاتُ، ثُمَّ مَا يَلْزَمُ مِنْ تَكْفِينِهِ وَتَقْبِيرِهِ، ثُمَّ الدِّيُونُ عَلَى مَرَاتِبِهَا، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ الثَّلَاثِ الْوَصَايَا، وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا عَلَى مَرَاتِبِهَا أَيْضًا، وَيَكُونُ الْبَاقِي مِيرَاثًا بَيْنَ الْوَرِثَةِ. وَجَمَلْتُهُمْ سَبْعَةٌ عَشْرًا؛ عَشْرَةٌ مِنَ الرِّجَالِ: الْإِبْنُ وَابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلْ، وَالْأَبُ وَأَبُ الْأَبِ -وهو الجَدُّ وَإِنْ عَالَ-، وَالْأَخُّ وَابْنُ الْأَخِّ، وَالْعَمُّ وَابْنُ الْعَمِّ، وَالزَّوْجُ وَمَوْلى النِّعْمَةِ. وَيَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ: الْبِنْتُ وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَتْ، وَالْأُمُّ وَالْجَدَّةُ وَإِنْ عَالَتْ، وَالْأَخْتُ وَالزَّوْجَةُ، وَمَوْلَاةُ النِّعْمَةِ -وهي الْمُعْتَقَةُ-"³.

الموضوع الثالث

أركان الميراث وأسبابه وشروطه وموانعه

لا يُتَصَوَّرُ إِرْثٌ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَتْ أَرْكَانُهُ، وَوُجِدَتْ أَسْبَابُهُ الَّتِي تَقْتَضِيهِ، وَتَوَافَرَتْ شُرُوطُ اسْتِحْقَاقِهِ، وَانْتَفَتِ الْمَوَانِعُ الَّتِي تَحُولُ دُونَهُ، وَفِيهَا يَأْتِي بَيَانٌ لِسَائِرِهَا¹:

أ- الأركان: وهي ثلاثة:

أولاً- المورث: وهو الميِّتُ الذي يتركُ المالَ، سواء كان موته حقيقةً أو حُكْمًا أو تقديرًا².

ثانيًا- الوارث: وهو الحيُّ الذي يرتبطُ بالميتِ بأحدِ أسبابِ الإرث؛ وهي النسبُ والنكاحُ والولاءُ.

ثالثًا- الموروث: وهو ما يتركُهُ الميِّتُ من أموالٍ وعقاراتٍ وحقوقٍ تقبلُ الإرثَ، بعد إخراجِ الحقوقِ المتعلقةِ بالتركة.

ب- الأسباب: وهي ثلاثة:

أولاً- النكاح: وهو عقدُ الزواجِ الصحيحُ شرعًا ولو لم يصحبه دخولٌ بالزوجة³؛ فإن مات أحدُ الزوجين قبلَ الدخولِ أو بعده وَرَثَهُ الآخَرُ، ويتوارثُ الزوجانِ في عدَّةِ الطلاقِ الرَّجعيِّ ما لم تنقضِ العدَّةُ.

ثانيًا- النسب: وهو القرابةُ المنحصرةُ في الأصولِ (جهةُ الأبوةِ)، والفروعِ (جهةُ البُنوةِ)، والحواشي (جهةُ الأخوةِ والعمومة).

ثالثًا- الولاء: وهو الصلَّةُ بين العبدِ المعتوقِ وَمَنْ أَعْتَقَهُ؛ أي: بين العبدِ وسيِّده؛ حيث تجعلُ هذه الصلَّةُ للسيِّدِ أو السيِّدةِ أو لورثتهما من بعدهما حقَّ إرثِ العبدِ المعتوقِ، إذا لم يكنْ له ورثة.

ج- الشروط: وهي ثلاثة:

أولاً- موتُ المورثِ حقيقةً أو حُكْمًا أو تقديرًا: فلا يصحُّ أَنْ يُقَسَّمِ الإرثُ حتى يموتَ المورثُ فعلاً، أو يحكمَ القاضي بموته كما في المفقود، أو أَنْ يُقَدَّرَ بأنَّ حياته كانت موجودةً ثم مات، كما في السَّقْطِ الذي يُجْنَى على أمه⁴.

ثانيًا- حياةُ الوارثِ حقيقةً أو تقديرًا: وذلك بأنَّ يُتَحَقَّقَ من حياته بعد موته ولو بلحظة؛ سواء كانت تلك الحياة حقيقيةً؛ وهي التي تُعْرَفُ بالمشاهدةِ أو البيِّنَةِ، أو تقديريةً؛ وهي التي تتعلَّقُ بالحملِ الذي يكونُ في بطنِ أمه حينَ موتِ مورثه، ولو لم تُنْفَخِ فيه الروحُ.

ثالثًا- العلمُ بالسببِ المقتضي للإرث: ويُقصدُ به معرفةُ العلاقةِ بين الوارثِ والمورثِ؛ كالقرابةِ والزوجيةِ، ومعرفةُ درجةِ تلك القرابة؛ ككَوْنِ الأخِ شقيقًا أو لأبٍ أو لأمٍّ؛ لأنَّ تقسيمَ التركة، وتحديدَ نصيبِ كلِّ وارثٍ مبنيٌّ على هذا.

د- الموانع: وهي سبعة، نذكرها على حسب اختصار بعض الفرضيين لها في قولهم: "عِشْ لَكَ رِزْقٌ"¹:

- العَيْنُ تشيرُ إلى عدم الاستهلال²: إذا خرج الجنين من بطن أمه حياً استحق الميراث الذي ثبت له من المورث وهو في بطنها، أما إذا وُلِدَ ميتاً بعدم ظهور أي علامة تدل على الحياة؛ كحركة الرجلين أو اليدين، أو الصياح، أو العطاس، ونحو ذلك، فإن نصيبه من الميراث الذي حُجِرَ له يرجع إلى الورثة الآخرين؛ إذ إنّه لا يستحق الميراث.

- الشَّيْنُ تشيرُ إلى الشك في الأسبقية إلى الوفاة: وهذا يتصوّر في العرقى والهذمي والحرقى وموتى حوادث المرور التي يموت فيها أكثر من واحد ممن يرث بعضهم بعضاً، ولم تُعلم عين السابق من اللاحق موتاً، فهؤلاء لا توارث بينهم.

والأصل في هذا "إجماع الصحابة رضي الله عنهم؛ فقد ماتت أم كلثوم بنت علي زوج عمر بن الخطاب رضي الله عنه وابنتها زيد في وقت واحد، فلم يرث أحدهما الآخر، وكذا لم يتوارث من قتل يوم الحمل ويوم صقيل ويوم الحرة إلا من علم أنه مات قبل الآخر؛ وعلى هذا فإذا مات رجل وابنته وأمه وإحدى زوجتيه تحت هدم مثلاً، فللزوجة الأخرى جميع الرُّبْع، ويستبد بمال الميِّتة عاصبها، وكذا الأم والأب³.

ولي أن أزيد في توضيح هذا المانع بمثال يتعلّق بأب له ابنان مات مع أكبرهما في حادث مروري واحد، تاركاً ابنته الآخر وزوجة هي أمهما، وذاك الابن الأكبر خلف زوجةً وابناً. ففي هذا المثال نتصوّر ثلاث حالات من حيث التوارث أو عدمه بين الأب وابنه الميِّت:

الحالة الأولى: أن يكون الأب قد سبق ابنته إلى الوفاة يقيناً؛ فهاهنا نقسم تركة الأب أولاً، فتأخذ زوجته الثمن، والباقي يتقاسمه الابنان مناصفةً تعصياً، وما يرثه الابن الأكبر من أبيه يُضَافُ إلى ماله الخاص المتروك، ثم يُقسَّم على أمه وزوجته وابنه؛ فلأولى السدس، وللثانية الثمن، وللأب الباقي تعصياً.

الحالة الثانية: أن يكون الابن الأكبر قد سبق أباه إلى الوفاة يقيناً؛ فهاهنا نقسم تركة الابن أولاً، فتأخذ زوجته الثمن، وأبواؤه لكل واحدٍ منهما السدس، والباقي يذهب لابنته تعصياً. والسدس الذي يرثه الأب من ابنه يُضَافُ إلى ماله الخاص المتروك، ثم يُقسَّم على زوجته وابنه الأصغر؛ للزوجة الثمن، والباقي للأب تعصياً.

الحالة الثالثة: أن نَشَكَ في أَسْبَقِيَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا إلى الوفاة؛ بحيث نُجْذُهُمَا جُتَّتَيْنِ هَامِدَتَيْنِ في مكان الحادث؛ فَهَاهُنَا لا يَرِثُ أَيُّ مِنْهُمَا الآخَرَ، وَإِنَّمَا نَقَسَّمُ تَرَكَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا على حِدَةٍ؛ فَالْأَبُ تَرِثُهُ زَوْجَتُهُ وَابْنُهُ الْأَصْغَرُ؛ لِلزَّوْجَةِ الثَّمَنُ، وَالباقِي لِلْإِبْنِ تَعْصِيًّا، وَالْإِبْنُ الْأَكْبَرُ تَرِثُهُ أُمُّهُ وَزَوْجَتُهُ وَابْنَتُهُ؛ لِلأَمِّ السُّدَسُ، وَللزَّوْجَةِ الثَّمَنُ، وَالباقِي لِلْإِبْنِ تَعْصِيًّا.

– **اللَّامُ** تَشِيرُ إلى **اللَّعَانِ**: فَإِذَا اتَّهَمَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ بِالزُّبْنِ، أَوْ نَفَى الحَمْلَ عَن نَفْسِهِ، وَتَمَّ اللِّعَانُ بَيْنَهُمَا، لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، أَمَّا الابْنُ فَإِنَّهُ يَرِثُ مِنْ أُمِّهِ وَتَرِثُهُ دُونَ أَبِيهِ؛ لِأَنَّ أَبَاهُ قَدْ نَفَى نَسَبَهُ عَنْهُ، فَلَمْ تَعُدْ بَيْنَهُمَا قَرَابَةٌ، وَتَوَأَمَا اللِّعَانِ شَقِيقَانِ¹؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَاءِ رَجُلٍ وَاحِدٍ، كَمَا أَنَّهُمَا مِنْ رَحِمِ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ.

– **الْكَافُ** تَشِيرُ إلى **الْكَفْرِ (اِخْتِلَافِ الدِّينِ)**: فَلَا تَوَارَثَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَافِرِينَ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»².

وَيُمْكِنُ لِي أَنْ أَمْتَلَّ لِهَذَا الْمَانِعِ بِالْآتِي: إِذَا تَزَوَّجَ مُسْلِمٌ بِنَصْرَانِيَّةٍ، وَأَنْجَبَا وَلَدَيْنِ: أَحَدُهُمَا تَبَعَ دِينَ أَبِيهِ، وَالْآخَرُ تَبَعَ دِينَ أُمِّهِ، فَلَا يَرِثُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ إِلَّا ابْنَةُ الْمُسْلِمِ؛ لِأَنَّ زَوْجَتَهُ وَابْنَتَهُ النَّصْرَانِيَّةَ يُمْتَعَانِ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لِكُفْرِهِمَا وَاِخْتِلَافِ دِينِهِمَا عَنِ دِينِ مَوْرَثِهِمَا، وَيَذْهَبُ مَالُهُ جَمِيعًا لِابْنِهِ الْمُسْلِمِ. كَمَا لَا يَرِثُ هَذَا الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ زَوْجَتَهُ وَلَا ابْنَتَهُ الْكَافِرِينَ حَالَ مَوْتِهِمَا قَبْلَهُ، وَكَذَا الابْنُ الْمُسْلِمُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ مِنْ أُمِّهِ وَلَا مِنْ أُخِيهِ؛ لِوُجُودِ الْمَانِعِ نَفْسِهِ؛ وَهُوَ الْكَفْرُ وَاِخْتِلَافُ الدِّينِ.

– **الرَّاءُ** تَشِيرُ إلى **الرَّقِّقِ**: فَالعَبْدُ أَوْ الأَمَةُ لَا يَرِثُ أَيُّ مِنْهُمَا مِنْ أَقْرَبِهِ؛ لِأَنَّهُمَا فَاقِدَانِ لِأَهْلِيَّةِ التَّمْلُكِ، فَلَوْ وَرِثَا شَيْئًا لَانْتَقَلَ إِلَى سَيِّدِهِمَا؛ فَهَمَّا وَمَا لَهُمَا مَلِكٌ لَهُ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ تَوْرِيثًا لِلسَّيِّدِ بِلا سَبَبٍ³.

– **الزَّايُّ** تَشِيرُ إلى **الزَّوْنِيِّ**: "فَوَلَدُ الزَّوْنِيِّ لَا تَوَارَثَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّجُلِ الَّذِي تَخَلَّقَ مِنْ مَائِهِ، أَمَّا أُمُّهُ فَتَرِثُهُ وَبَرِثُهَا"⁴؛ فَالحُكْمُ فِي مِيرَاثِهِ كَالْحُكْمِ فِي وَوَلَدِ الْمُتَلَاعِنَةِ؛ لِإِنْقِطَاعِ نَسَبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ أَبِيهِ⁵.

– **الْقَافُ** تَشِيرُ إلى **القَتْلِ العَمْدِ العَدْوَانِ**: فَإِذَا قَتَلَ الْوَارِثُ مَوْرَثَهُ مُنْعَ مِنَ الْمِيرَاثِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ: «لَيْسَ لِلْقَاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ»⁶، وَلِأَنَّ الْقَاتِلَ قَدْ اسْتَعَجَلَ الْمِيرَاثَ قَبْلَ حِينِهِ، وَالقَاعِدَةُ الفَقْهِيَّةُ تَقُولُ: "مَنْ اسْتَعَجَلَ الشَّيْءَ قَبْلَ أَوَانِهِ عَوْقَبَ بِحَرْمَانِهِ"⁷.

وَيُشْتَرَطُ فِي الْقَتْلِ الَّذِي يَمْنَعُ الْمِيرَاثَ أَنْ يَكُونَ عَمْدًا عَدْوَانًا؛ فَإِذَا كَانَ خَطَأً لَمْ يَمْنَعُهُ، إِلَّا أَنْ الْقَاتِلَ لَا يَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ الَّتِي تَدْفَعُهَا عَاقِلَتُهُ. كَمَا أَنَّ الَّذِي يَقْتُلُ عَمْدًا لَكِنْ لَيْسَ عَدْوَانًا؛ كَمَنْ يَقْتُلُ مَوْرَثَهُ بِإِذْنِ الإِمَامِ فِي حَرَابَةٍ، لَا يَمْنَعُ مِنَ الْمِيرَاثِ.

فَإِذَا تَرَكَ شَخْصٌ أَمًّا وَأَخَوَيْنِ لِأَبٍ: أَحَدُهُمَا كَانَ قَاتِلًا لَهُ خَطَأً، فَإِنَّ الأُمَّ تَرِثُ مِنَ المَالِ المِتْرُوكِ السُّدَسَ؛ لِتَعُدُّ الإِخْوَةَ، وَالباقِي مِنْهُ لِلأَخَوَيْنِ لِأَبٍ تَعْصِيًّا. وَتَرِثُ مِنَ الدِّيَةِ الثَّلْثَ؛ لِمْنَعِ الأَخِ الْقَاتِلِ مِنْهَا، وَالمَمْنُوعُ مِنَ الْمِيرَاثِ لَا يُؤْتَرُ فِي غَيْرِهِ، وَالباقِي لِلأَخِ لِأَبٍ غَيْرِ الْقَاتِلِ وَحَدَهُ تَعْصِيًّا⁸.

الموضوع الرابع

تفسير آيات الموارث¹

فيه آيات عديدة في كتاب الله تعالى تناولت موضوع الموارث بوجه ما، لكن أهمها على الإطلاق الآيات الثلاث: 11 و 12 و 176 من سورة النساء؛ يقول ابن كثير في بداية تفسيره للآية الأولى منها: "هذه الآية الكريمة والتي بعدها والآية التي هي خاتمة هذه السورة هن آيات علم الفرائض، وهو مستنبط من هذه الآيات الثلاث ومن الأحاديث الواردة في ذلك مما هو كالتفسير لذلك"².

1- نص الآيات:

أ- الآية الأولى: قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ۖ فَإِن كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ ۖ وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ۖ وَلَا يُؤْتِيهِمُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ۚ فَإِن لَّمْ يَكُن لَّهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ ۚ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ ۚ مِّنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُم أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا ۖ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝﴾ [النساء: 11].

ب- الآية الثانية: قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أزْوَاجُكُمْ إِنْ لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَّهُنَّ وَلَدٌ فَلِكُمُ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَّمْ يَكُن لَّكُمْ وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِّنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ۚ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَهِيَ آخٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ۚ فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ۚ مِّنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرِ مُضَارٍّ ۚ وَصِيَّةٌ مِّنَ اللَّهِ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ۝﴾ [النساء: 12].

ج- الآية الثالثة: قال الله تعالى: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ ۚ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكِلَالَةِ ۚ إِنْ امْرَأَةٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهَا وَلَدٌ وَهِيَ أُخْتُ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَّمْ يَكُن لَّهَا وَلَدٌ ۚ فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ ۚ وَإِن كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ۚ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ۚ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝﴾ [النساء: 176].

2- سبب نزول الآيات: عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: "جَاءَتِ امْرَأَةٌ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ رضي الله عنه بِابْنَتَيْهَا مِنْ سَعْدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: "يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَاتَانِ ابْنَتَا سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ، قُتِلَ أَبُوهُمَا مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ شَهِيدًا، وَإِنَّ عَمَّهُمَا أَخَذَ مَا لَهُمَا، فَلَمْ يَدَعْ لَهُمَا مَالًا، وَلَا تُنْكَحَانِ إِلَّا وَهُمَا مَالٌ"، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ»، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ³، فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم إِلَى عَمَّهُمَا فَقَالَ: فَقَالَ: «أَعْطِ ابْنَتَيْ سَعْدِ الثُّلثَيْنِ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثُّمْنَ، وَمَا بَقِيَ فَهُوَ لَكَ⁴»⁵.

وعن جابرٍ رضي الله عنه -أيضاً- حاكياً عن نفسه قال: "مَرِضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وَأَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه يَعُودَانِي مَاشِيَيْنِ، فَأُعْجِمِي عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَأَفْقَتُ، فَأَقْلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَزِدْ عَلَيَّ شَيْئًا حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكُلَالَةِ﴾¹ [النساء: 176]"².

3- شرح المفردات:

- يُوصِيكُمُ اللَّهُ: يأمركم ويفرض عليكم³.
- أَوْلَادِكُمْ: أبنائكم الصُّلبيُّين ذكورا وإناثا، أو غير الصُّلبيُّين من أبناء وبنات أولادكم الذكور⁴.
- نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ: اثنتين فأكثر⁵.
- فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ: اثنان فأكثر، ذكورا أو إناثا أو مختلطين، أشقاء أو لأبٍ أو لأمٍّ، وارثين أو محجوبين⁶.
- كَالْأَلَّةِ: ميثا لا والد له ولا ولد⁷، إنما يرثه إخوانه؛ فهم يُحيطُونَ به كما يحيط الإكليل (التاج) بالرأس⁸.
- وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ: أي من الأم⁹.
- شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ: يتقاسم الإخوة لأم ذكورا وإناثا الثلث بالسوية¹⁰.
- غَيْرَ مُضَارٍّ: غير مُدْخِلِ الضَّررِ على ورثته¹¹؛ بحيث لا يُلْحِقُهُ بِهِمْ من خلال وصيته أو دينه؛ كالذي يُوصي بأكثر من الثلث، أو الذي يُقَرُّ بدين ليس في ذمته¹².
- لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ: أي ليس له ولد ولا والد¹³.
- فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ: أي الأخوات الشقيقات -أو اللواتي هنَّ لأبٍ- يَكُرُّ اثْنَتَيْنِ فأكثر¹⁴.
- أَنْ تَضِلُّوا: أي لِئَلَّا تَضِلُّوا¹⁵ وتَنَحَرِفُوا عن جادَّةِ الصوابِ.

4- المعنى الإجمالي للآيات: ذُكِرَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ رضي الله عنه خَطَبَ فِي النَّاسِ قَائِلًا: "أَلَا إِنَّ الْآيَةَ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ فِي شَأْنِ الْفَرَائِضِ أَنْزَلَهَا اللَّهُ فِي الْوَالِدِ، وَالْآيَةَ الثَّانِيَةَ أَنْزَلَهَا فِي الرَّوْحِ وَالرَّوْحَةَ وَالْإِخْوَةَ مِنَ الْأُمِّ، وَالْآيَةَ الَّتِي خَتَمَ بِهَا سُورَةَ النَّسَاءِ أَنْزَلَهَا فِي الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْآيَةَ الَّتِي خَتَمَ بِهَا سُورَةَ الْأَنْفَالِ أَنْزَلَهَا فِي أَوْلِي الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِمَّا جَرَّتِ الرَّحْمُ مِنَ الْعَصَبَةِ"¹⁶؛ فهذا الأثر يُعْطِي تَصَوُّرًا دَقِيقًا لِمَعَانِي الْإِجْمَالِيَّةِ الْوَارِدَةِ فِي آيَاتِ الْمَوَارِيثِ، وَفِيمَا يَأْتِي تَفْصِيلُ ذَلِكَ:

أ- معنى الآية الأولى: أخبر تعالى أنه يتولى قسمة ميراث عباده بنفسه، وبدأ بميراث جهة البُئوة؛ فإذا كانوا ذكورا وإناثا فأخذ الذكر ضعف ما تأخذه الأنثى، وهذا يكون للأبناء مع البنات، فإن لم يكونوا

كان ذلك لأبناء الإبن مع بنات الإبن. أمّا إذا كانوا إناناً فقط فتأخذ البنات إذا كُنَّ اثنتين فأكثر الثلثين، فإن لم يكنَّ كان هذا النصيب لبنات الإبن. وعند انفراد البنت مع عدم وجود المُعَصَّب فإنَّها تأخذ النصف، فإن لم تكن استحقته بنت الإبن.

ثم بيّن تعالى ميراث جهة الأبوة؛ فقرّر أنّه يأخذ كل واحدٍ من الأبوين السدس عند وجود الفرع الوارث للميت، أمّا عند عدم وجوده مع غياب العدد من الإخوة فإن ميراث الأم يكون الثلث، والأب يأخذ ما بقي تعصيباً بنفسه بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم. وتأخذ الأم السدس عند وجود عددٍ من الأخوة.

وقرّر الله تعالى في الآية أنّ التقسيم السابق لا يكون إلا بعد إخراج الوصية والدّين، وأنّه إنّما فرّض للأبائ والأبناء نصيباً من الميراث، وجعل لهم جميعاً حقاً فيه؛ لأنّ الإنسان قد يأتيه النفع في الدنيا أو في الآخرة من أبويه أكثر ممّا يأتيه من أبنائه، وقد يكون العكس هو الصحيح، والذي يعلم ذلك إنّما هو الله وحده¹.

ونبّه تعالى في آخر الآية إلى أنّه هو الأعلّم بمصالح العباد، ولذا تكفّل بتوزيع الميراث بنفسه، وفرّض تطبيق ذلك على عباده، وأنّه عليهم بما يصدر منهم من أفعال وأقوال، وأنّه حكيم فيما يُشرّع فيضغ الأمور في نصائبها.

ب- معنى الآية الثانية: بيّن تعالى ميراث الأزواج؛ فقرّر أنّ الزوج يأخذ النصف من تركته زوجته إذا لم يكن لها فرع وارث، سواء كان منه أو من غيره، فإذا وجد الفرع الوارث أخذ الربع فقط. وتأخذ الزوجة - واحدة كانت أو أكثر² - الربع من تركته زوجها إذا لم يكن له فرع وارث، سواء كان منها أو من غيرها، فإن كان له فرع وارث أخذت الثمن فقط.

ثم بيّن تعالى ميراث الكلاله الذي يموت وليس له فرع وارث ولا أصلٌ مُدكّر، فإذا وجد له أخٌ لأم أو أختٌ لأم فله - أو لها - السدس، فإن كان الأخوة لأم مجتمعين - اثنين فأكثر - اقتسموا الثلث فيما بينهم بالسوية لا فرق بين الذكر والأنثى في ذلك.

ونبّه تعالى في آخر الآية إلى أنّ تقسيم التركة يكون بعد تنفيذ الوصية وتسديد الدّين - وهذا بعد أن أكّد عليهما في الآية نفسها مرتين -، على ألا يكون في ذلك إضرارٌ بالورثة؛ كمن يوصي بأكثر من الثلث، أو يقّر بدينٍ وليس عليه دينٌ، وأمّا يفعل ذلك حتى يحرم الورثة من بعض الميراث³.

كما ذكر تعالى بأنّه عليهم بما يقوم به عباده من تصرفات، وأنّه حليم لا يُعاجل من يخالف أمره بالعقوبة.

ج- معنى الآية الثالثة: بيّن تعالى ميراث الكلاله في حالة وجود الإخوة الأشقاء أو لأب، فقرّر أنّ الشقيقة تأخذ النصف عند انفرادها وعدم وجود المُعَصَّب، فإن لم تكن أخذته الأخت لأب. أمّا عند

التعدد فإنَّ الشقيقتين فأكثر تأخذن الثلثين، وهذا عند عدم وجود المُعَصَّبِ، فإن لم يكن أخذتهما - أي: الثلثان - الأختان لأبٍ فأكثر. وعند اجتماع الأخوة الأشقاء ذكوراً وإناثاً فيأتم يقتسمون التركة بينهم على أساس قاعدة: "للذكر مثل حظ الأنثيين"، فإن لم يكن الأشقاء حلَّ محلهم الأخوة لأبٍ. هذا؛ والأخ الشقيق يأخذ التركة كلها عند انفرادِهِ، أو ما بقي منها بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم، فإن لم يكن حلَّ الأخ لأبٍ محله.

وبعد أن قرَّرَ تعالى في بداية الآية أنَّ هذه الأحكام المذكورة إنما جاءت جواباً عن فتوى طُلبت من النبي ﷺ بيَّاناً في آخرها أنه شرَّع نظام الإرث لأجل ألا ينحرف الناس عن جادة الصواب، وأنه تعالى عليهم بكلِّ شيءٍ لا تخفى عليه خافية، ومن ثمَّ فإنه سيحاسب الجميع على ما قدَّم من قولٍ أو عملٍ.

5- أحكام وفوائد من الآيات الثلاث:

أولاً- هذه الآيات تُعدُّ عمدة علم الميراث¹؛ لأنها تكلمت عن ميراث الفروع والأصول والحواشي والأزواج، كما أشارت إلى الميراث بالتعصيب، وإلى موضوع الحجب. ثانياً- بيان عدالة الله تعالى في تقسيم الميراث، والذكر إنما أُعطي ضعف ما تُعطى الأنثى؛ لكثرة التزاماته المادية².

ثالثاً- قدَّم القرآن الوصية على الدَّين في الذكر، رغم أنَّ العلماء أجمعوا على تقديم سداد الدَّين عملياً على تنفيذ الوصية³؛ حتى لا يتساهل الورثة في تنفيذ الوصية؛ إذ إنها لا مطالب بها، فهي تطوع محض، على عكس الدَّين، فإن له مطالباً⁴.

رابعاً- تُهمَل الوصية فلا تُنفَّذ، وكذا الدَّين فلا يُسدَّد، إذا عُلِمَ بأنَّ الغرضَ منهما الإضرار بالورثة فقط. خامساً- بيان مشروعية الاستفتاء والإفتاء.

سادساً- إثبات الأسماء الآتية لله تعالى: العليم، الحكيم، الحليم.

الموضوع الخامس

طُرُق الميراث¹

الميراث إما بالفَرَضِ، أو بالتعصيبِ، أو بالفَرَضِ والتعصيبِ معاً، وفيما يأتي بيانٌ لهذه الطرق الميراثية الثلاثة:

الطريق الأول - الميراث بالفَرَضِ: وهو أن يأخذَ الوارثُ نصيبَهُ المَقْدَرَّ شرعاً، الذي لا يزيدُ إلا بالزُّدِّ، ولا ينقصُ إلا بالعَوَّل².

والفروضُ المَقْدَرَّةُ في كتابِ الله تعالى سِتَّةٌ فقط، وهي على نوعين:

النوع الأول: وفيه $2/1$ و $4/1$ و $8/1$ ، أي: (النصف، ونصفُهُ، ونصفُ نصفِهِ) بطريق التَّدْيِي. أو: (الثلث، وضعفُهُ، وضعفُ ضعفِهِ) بطريق التَّرْقِي.

النوع الثاني: وفيه $3/2$ و $3/1$ و $6/1$ ، أي: (الثلاثان، ونصفُهُما، ونصفُ نصفِهِما) بطريق التَّدْيِي. أو: (السدس، وضعفُهُ، وضعفُ ضعفِهِ) بطريق التَّرْقِي.

وفيما يأتي عرضٌ للمستحقين لكلِّ فَرَضٍ، مع بيانِ شروطِ استحقاقِهِ³:

1- أصحابُ النصفِ: وهم خمسةٌ ورثة: واحدٌ من الذكور، وأربعٌ من الإناث، وهم:

أ- الزوج: بشرطِ ألا يكونَ للزوجةِ المَيِّتَةِ فرعٌ وارثٌ؛ أي: ليس لها ابنٌ، ولا بنتٌ، ولا ابنُ ابنٍ، ولا بنتُ ابنٍ.

والدليلُ قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ [النساء: 12].

مثال: زوج، أم، أخ ش.

ب- البنت: بشرطين: ألا يكونَ معها مُعَصَّبٌ؛ وهو ابنُ الميتِ، وأن تكونَ منفردةً؛ بحيث لا تكونَ معها بنتٌ صُلْبِيَّةٌ أخرى.

ودليلُ هذا قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ [النساء: 11].

مثال: بنت، أم، زوجة، أخ ش.

ج- بنتُ الابنِ: بثلاثةِ شروطٍ: ألا يكونَ معها مُعَصَّبٌ؛ وهو ابنُ الابنِ، سواء كانَ أخاهَا أو ابنَ عمِّهَا، وأن تكونَ منفردةً؛ بحيث لا تكونَ معها بنتُ ابنٍ أخرى، وألا يوجدَ الابنُ الصُّلْبِيُّ ولا البنتُ الصُّلْبِيَّةُ.

ودليلُ تورثِهَا هذا الفرضَ هو الإجماعُ.

مثال: بنت ابن، زوج، أم، أخ لأب.

د- الأخت الشقيقة: بثلاثة شروط: ألا يكون معها مُعَصَّبٌ؛ وهو الأخ الشقيق، وأن تكون منفردة؛ بحيث لا تكون معها أخت شقيقة أخرى، وألا يكون للميمت أصلٌ مذكَّرٌ؛ وهو الأب أو الجدُّ لأب، ولا فرعٌ وارثٌ مطلقاً.

والدليل قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرَأَةٌ لَمِيتًا وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء:176].

مثال: أخت ش، زوجة، أخ لأب.

ه- الأخت لأب: بأربعة شروط: ألا يكون معها مُعَصَّبٌ؛ وهو الأخ لأب، وأن تكون منفردة؛ بحيث لا تكون معها أخت لأبٍ أخرى، وألا يكون للميمت أصلٌ مذكَّرٌ ولا فرعٌ وارثٌ مطلقاً، وألا يوجد أخ شقيقٌ أو أخت شقيقة.

ودليل توريثها هذا الفرض هو الإجماع.

مثال: أخت لأب، أم، أخت لأم، عم ش.

2- صَاحِبَا الرَّبِيعِ: وهما:

أ- الزوج: ويأخذه إذا كان للزوجة الميِّتة فرعٌ وارثٌ مطلقاً، سواء كان هذا الفرع منه أو من غيره.

والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ﴾ [النساء:12].

مثال 1: زوج، ابن، أب.

مثال 2: زوج، بنت ابن، ابن أخ ش.

ب- الزوجة: وتأخذه -منفردة أو متعدّدة- إذا لم يكن للزوج الميِّت فرعٌ وارثٌ.

والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء:12].

مثال 1: زوجة، أم، أخ لأم، أخت لأم، عم ش.

مثال 2: زوجتان، أم، أخ لأم، ابن عم ش.

3- صاحبة الثمن: وهي الزوجة -واحدة أو أكثر-، بشرط أن يكون للزوج الميِّت فرعٌ وارثٌ مطلقاً، سواء كان منها أو من غيرها.

والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثَّمَنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ﴾ [النساء:12].

مثال: زوجة، بنت ابن، أم، عم ش.

4- أصحابُ الثُّلُثَيْنِ: وهم أربعة من الورثة، جميعهن من الإناث، وهن:

أ- البنتان فأكثر: بشرطين: التعدد؛ أي: اثنتان فأكثر، وألا يوجد معهن مُعَصَّبٌ من درجتهم؛ وهو الابن.

والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ [النساء:11].

مثال: 3 بنات، أم، عم لأب.

ب- بنتا الابن فأكثر: بثلاثة شروط: التعدد، وألا يوجد معهنَّ مُعَصَّبٌ من درجتهم؛ وهو ابنُ الابن، سواء كان أحمًا أو ابنَ عمِّ، وألا يوجد للميتِ ابنٌ صُلبيٌّ أو بنتٌ صُلبيَّةٌ.

ودليلُ تورثهنَّ هذا الفرض هو الإجماعُ.

مثال: 4 بنات ابن، أم، زوجة، أخ ش.

ج- الأختان الشقيقتان فأكثر: بثلاثة شروط: التعدد، وانعدامُ المُعَصَّبِ الذي من درجتهم؛ وهو الأخ الشقيق، وانعدامُ الأصلِ المذكَّرِ والفرعِ الوارثِ مطلقًا.

والدليلُ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176].

مثال: أختان ش، أخ لأم، عم ش.

د- الأختان لأب فأكثر: بأربعة شروط: التعدد، وانعدامُ المُعَصَّبِ الذي من درجتهم؛ وهو الأخ لأب، وانعدامُ الأصلِ المذكَّرِ والفرعِ الوارثِ مطلقًا، وانعدامُ الأخِ الشقيقِ والأختِ الشقيقةِ.

ودليلُ تورثهنَّ هذا الفرض هو الإجماعُ.

مثال: 3 أخوات لأب، جدة، أخوان لأم.

5- صحابا الثلث: وهما:

أ- الأم: بشرطين: ألا يكونَ للميتِ فرعٌ وارثٌ مطلقًا، وألا يكونَ للميتِ أخوانٌ فأكثرٌ من أيِّ نوعٍ أو جنسٍ كانوا.

والدليلُ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ

السُّدُسُ﴾ [النساء: 11].

مثال 1: أم، أب.

مثال 2: أم، زوجة، أخ ش.

ب- الاثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات لأم: بشرطين: التعدد، سواء كانوا ذكورًا فقط أو إناثًا فقط أو مختلطين، وانعدامُ الأصلِ المذكَّرِ والفرعِ الوارثِ مطلقًا. وعندما يأخذُ الأخوةُ لأمَّ الثلثَ يقتسمونه فيما بينهم بالسويَّةِ لا فرقَ بين الذكورِ والإناثِ.

والدليلُ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: 12].

مثال 1: أخوان لأم، زوج، أم.

مثال 2: أخ لأم، أخت لأم، أم، أخ لأب.

6- أصحابُ السدس: وهم سبعة:

أ- الأب: بشرط أن يكونَ للابنِ الميتِ فرعٌ وارثٌ مطلقًا.

والدليل قوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: 11].

مثال: أب، زوج، ابن.

ب- الجد لأب: بشرطين: أن يوجد للميت فرع وارث مطلقاً، وانعدام الأب.

ودليل توريثه هذا الفرض هو الإجماع.

مثال: جد، زوجة، ابن ابن.

ج- الأم: وتأخذ في حالتين¹: أن يكون للميت فرع وارث مطلقاً، أو أن يكون للميت عدد من الإخوة؛ أي: اثنان فأكثر، سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً، أشقاء أو لأب أو لأم، أو مختلطين، وسواء كانوا وارثين أو محجوبين.

والدليل قوله تعالى: ﴿وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: 11].

مثال 1: أم، زوج، ابن.

مثال 2: أم، أخ لأم، أخ لأب.

مثال 3: أم، بنت، أخوان ش.

مثال 4: أم، أب، 3 إخوة ش.

د- الجدة: بشرط انعدام الأم، والأب يحجب أمه فقط². وإذا وجدت الجداتان معاً اقتسمتا السدس بينهما بالتسوية.

والدليل حديث قبيصة بن ذؤيب الذي قال فيه: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها، فقال لها أبو بكر رضي الله عنه: "ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً؛ فارجعي حتى أسأل الناس"، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبه رضي الله عنه: "حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطها السدس"، فقال أبو بكر رضي الله عنه: "هل معك غيرك؟" فقام محمد بن مسلمة الأنصاري رضي الله عنه فقال مثل ما قال المغيرة رضي الله عنه، فأنفذه لها أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم جاءت الجدة الأخرى إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه تسأله ميراثها فقال لها: "ما لك في كتاب الله شيء، وما كان القضاء الذي قضيت به إلا لعيرك، وما أنا بزائد في الفرائض شيئاً، ولكنك ذلك السدس؛ فإن اجتمعتما فهو بينكما، وأنتكما حلت به فهو لها"³.

مثال: جدة، زوجة، ابن.

هـ- بنت الابن الواحدة فأكثر: بثلاثة شروط: وجود بنتِ صُلْبِيَّةٍ واحدةٍ، وعدم وجودِ الْمُعَصَّبِ الذي من درجتها؛ وهو ابنُ الابنِ، وعدم وجودِ الابنِ الصُّلْبِيِّ. وفي حال تعدد بناتِ الابنِ، فإنَّهن يقتسمنَ السدسَ فيما بينهن بالسَّوِيَّةِ.

ودليلُ تورثها هذا الفرضَ حديثُ عبدِ الله بنِ مسعودٍ رضي الله عنه لَمَّا سُئِلَ عَنِ بِنْتِ وَابْنَةِ ابْنِ وَأُخْتِ، فَقَالَ: "أَقْضِي فِيهَا بِمَا قَضَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم؛ لِإِبْنَةِ النَّصْفِ، وَإِبْنَةِ ابْنِ الشُّدُسِ تَكْمِلَةَ الثُّلُثَيْنِ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ"¹.

مثال 1: بنت ابن، بنت، زوجة، أخ ش.

مثال 2: 5 بنت ابن، بنت، عم لأب.

و- الأختُ لأبٍ الواحدةُ فأكثر: بأربعة شروط: وجودُ أختٍ شقيقةٍ واحدةٍ، وانعدامُ الْمُعَصَّبِ الذي من درجتها؛ وهو الأخُ لأبٍ، وعدم وجودِ الأخِ الشقيقِ، وعدم وجودِ الأصلِ المذكَّرِ والفرعِ الوارثِ مطلقًا. وفي حال تعدد الأخواتِ لأبٍ، فإنَّهن يقتسمنَ السدسَ فيما بينهن بالسَّوِيَّةِ.

ودليلُ تورثها هذا الفرضَ هو الإجماعُ؛ قياسًا على بنتِ الابنِ الواحدةِ أو أكثر عندما تكونُ مع البنتِ الصُّلْبِيَّةِ الواحدةِ، وينعدمُ مُعَصَّبُهَا الذي هو ابنُ الابنِ، مع غيابِ الابنِ الصُّلْبِيِّ².

مثال: أختان لأب، أخت ش، زوج.

ي- الأخ والأخت لأم: يأخذهُ الواحدُ منهما بشرطين: أن يكونَ منفردًا، وانعدامُ الأصلِ المذكَّرِ والفرعِ والوارثِ مطلقًا.

والدليلُ قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَالْأَلَّةِ أَوْ امْرَأَةٌ وَهِيَ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ﴾ [النساء: 12].

مثال 1: أخ لأم، زوج، أم.

مثال 2: أخت لأم، زوجة، عم ش.

الطريق الثاني - الميراثُ بالتعصيب:

1- معنى التعصيب:

أ- لغة: التعصيبُ مصدرٌ عَصَبَ يَعَصِّبُ تعصيبًا. وَعَصَبَةُ الرَّجُلِ هُمُ بَنُوهُ وَقَرَابَتُهُ لِأَبِيهِ، سُمُّوا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عَصَبُوا بِهِ -بِالتَّخْفِيفِ-؛ أَي: أَحَاطُوا بِهِ. وكلُّ شيءٍ استدارَ حَوْلَ شيءٍ ما فَقَدْ عَصَبَ بِهِ، ومنه العصائبُ، أي: العمائم³.

ب- اصطلاحًا: هو أخذُ الْمُتَبَقِّيِّ من التركةِ بعد أصحابِ الفروضِ، أو أخذُ التركةِ كُلِّهَا إن لم يكنْ هناك أصحابُ فروضٍ.

2- أنواع العَصَبَةِ: تنقسم العصبَةُ إلى نوعين:

أ- العَصَبَةُ السَّبِيَّةُ: وهي التي تكونُ بسببِ العِتْقِ؛ إذ إنَّ المعتقَ والمعتقةَ يَرْتَانِ العبدَ المعتقَ إذا لم يكن له وارثٌ من نَسَبِهِ وقرابته.

مثال 1: ماتَ وتركَ: زوجةً، معتقًا. الزوجة لها 4/1، والباقي للمعتقِ تعصيبًا.

مثال 2: ماتَ وتركَ: معتقًا، التركة كُلُّها لها تعصيبًا.

ب- العَصَبَةُ النَّسَبِيَّةُ: وهي التي تكونُ بسببِ القرابة، وهي على ثلاثة أقسام:

أولاً- العَصَبَةُ بالنفسِ: وهي تخصُّ الذكورَ؛ إذ إنَّ كلَّ الذكورِ الورثةِ عصبَةٌ بالنفسِ ما عدا الزوجِ والأخِ لأمِّ.

ولها أربعُ جهاتٍ مرَّبةٌ كما يأتي:

1- جهةُ البُنُوَّةِ: وتشملُ الابنَ، ثم ابنَ الابنِ.

2- جهةُ الأبُوَّةِ: وتشملُ الأبَ، ثم الجدَّ لأبٍ.

3- جهةُ الأخُوَّةِ: وتشملُ الأخَ الشقيقَ، ثم الأخَ لأبٍ، ثم ابنَ الأخِ الشقيقِ، ثم ابنَ الأخِ لأبٍ.

4- جهةُ العُموميةِ: وتشملُ العمَّ الشقيقَ، ثم العمَّ لأبٍ، ثم ابنَ العمِّ الشقيقِ، ثم ابنَ العمِّ لأبٍ.

وإذا وُجِدَ واحدٌ من الوارثين بالتعصيبِ بالنفسِ منفردًا، فإنه يأخذُ المالَ كُلَّهُ، وإذا وُجِدَ مع أصحابِ الفروضِ أخذَ أصحابُ الفروضِ فروضهم، فإن بقيَ شيءٌ أخذَهُ، وإلا لم يأخذ شيئًا؛ ودليلُ ذلك حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ رضيَ اللهُ عنهُما عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «أَلْحِقُوا الْفَرَايِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»¹.

مثال 1: ماتَ وتركَ: ابناً. المال كُلُّهُ له.

مثال 2: ماتَ وتركَ: 5 أبناء. المال كُلُّهُ لهم؛ يقتسمونه فيما بينهم بالسَّوِيَّةِ.

مثال 3: ماتَ وتركَ: جدًّا، زوجةً، أمًّا. الزوجة لها 4/1، والأم لها 3/1، والباقي للجدِّ تعصيبًا.

مثال 4: ماتتَ وتركتَ: زوجًا، أختًا شقيقةً، أختًا لأبٍ. الزوج له 2/1، والأخت الشقيقة لها 2/1، والأخ لأبٍ عاصبٌ، إلا أنه لم يَبْقَ له شيء.

وإذا تعدَّدَ العاصِبُونَ بالنفسِ واجتمعوا في الوقتِ نفسه، فإنَّ التَّرجيحَ فيما بينهم يكونُ بالطرقِ

الآتيةِ على الترتيبِ:

1- التَّرجيحُ بالجهةِ: حيثُ تُقدَّمُ جهةُ البُنُوَّةِ على غيرها من الجهاتِ، ثم تُقدَّمُ جهةُ الأبُوَّةِ على جهتي الأخُوَّةِ والعُموميةِ، ثم تُقدَّمُ جهةُ الأخُوَّةِ على جهةِ العُموميةِ.

مثال 1: ماتتَ وتركتَ: زوجًا، ابناً، أختًا شقيقةً. الزوج له 4/1، والابن عاصبٌ، والأخ الشقيق محجوبٌ.

مثال 2: مات وترك: أمًا، ابنَ ابنٍ، أبًا. الأم لها 6/1، وابنُ الابنِ عاصبٌ، والأب له 6/1.
مثال 3: مات وترك: زوجةً، أخًا لأب، عمًّا شقيقًا. الزوجة لها 4/1، والأخ لأب عاصبٌ، والعم الشقيق محجوبٌ.

مثال 4: مات وترك: ابنًا، أبًا، أخًا شقيقًا، عمًّا شقيقًا. الأب له 6/1، والابن عاصبٌ، والأخ والعم الشقيقان محجوبان.

2- الترتيب بالدرجة: إذا كان العصبَةُ بالنفسِ من جهةٍ واحدةٍ، فإنَّه يُقدَّمُ أفرُّهم درجةً إلى الميِّتِ؛ حيثُ يُقدَّمُ الابنُ على ابنِ الابنِ، والأبُّ على الجدِّ، والأخُّ على ابنِ الأخِ، والعمُّ على ابنِ العمِّ¹.
مثال 1: مات وترك: جدةً، ابنًا، 3 ابنِ ابنِ. الجدة لها 6/1، والابن عاصبٌ، وأبناء الابن الثلاثة محجوبون.

مثال 2: مات وترك: زوجةً، أخًا شقيقًا، ابن أخٍ شقيقًا. الزوجة لها 4/1، والأخ الشقيق عاصبٌ، وابنُ الأخ الشقيق محجوبٌ.

مثال 3: مات وترك: زوجًا، أخًا لأب، ابن أخٍ شقيقًا. الزوج له 2/1، والأخ لأب عاصبٌ، وابنُ الأخ الشقيق محجوبٌ.

3- الترتيب بقوة القرابة: إذا كان العصبَةُ بالنفسِ من جهةٍ واحدةٍ، ومن الدرجة نفسها، بأن كانوا إخوانًا جميعًا، أو أبناء إخوانٍ جميعًا، أو أعمامًا جميعًا، أو أبناء أعمامٍ جميعًا، فحينئذٍ يُقدَّمُ الشقيقُ على الذي هو لأبٍ².

مثال 1: مات وترك: زوجةً، أمًا، أخًا شقيقًا، أخًا لأب. الزوجة لها 4/1، والأم لها 6/1، والأخ الشقيق عاصبٌ، والأخ لأب محجوبٌ.

مثال 2: مات وترك: أخًا لأم، عمًّا شقيقًا، عمِّين لأب. الأخ لأم له 6/1، والعم الشقيق عاصبٌ، والعمَّان لأب محجوبان.

مثال 3: مات وترك: جدةً، ابن أخٍ شقيقًا، 6 ابن أخٍ لأب. الجدة لها 6/1، وابن الأخ الشقيق عاصبٌ، وأبناء الأخ لأب الستة محجوبون.

ثانيًا- العصبَةُ بالغير: وهي منحصرةٌ في أربعةٍ من الورثة كلَّهن من الإناث³، وهنَّ:

1- البنتُ الصُّلبيَّةُ الواحدةُ أو أكثر: يُصْبِحْنَ عاصباتٍ بالابنِ الصُّلبيِّ.

مثال: مات وترك: ابنًا، بنتين، أمًا، أبًا. الأم لها 6/1، الأب له 6/1، والباقي للابن والبنتين تعصيبًا.

2- بنتُ الابنِ الواحدةُ أو أكثر: يُصْبِحْنَ عاصباتٍ بابنِ الابنِ.

مثال: ماتت وتركت: زوجًا، ابنَ ابنٍ، 3 بنت ابن، جدةً. الزوج له 4/1، الجدة لها 6/1، والباقي لابن الابن وبنات الابن الثلاث تعصبيًا.

3- الأختُ الشقيقة الواحدة أو أكثر: يُصْبِحْنَ عاصباتٍ بالأخ الشقيق.

مثال: مات وترك: أمًا، زوجةً، أخوين شقيقين، أختًا شقيقةً. الأم لها 6/1، والزوجة لها 4/1، والباقي للأخوين الشقيقين والأخت الشقيقة تعصبيًا.

4- الأختُ لأبٍ الواحدة أو أكثر: يُصْبِحْنَ عاصباتٍ بالأخ لأبٍ.

مثال: مات وترك: 3 أخت لأب، أختًا لأب، زوجةً، أختًا لأم. الزوجة لها 4/1، والأخ لأم له 6/1، والباقي للأخ لأب والأخوات لأب الثلاث تعصبيًا.

ففي كلِّ الحالات السابقة صارت الإناثُ عاصباتٍ بالغير -وهو الوارثُ الذكْرُ الذي من درجتهم وفي قوة قرابتهن-، وحينئذٍ يكون الميراثُ بينهم وفق قاعدة: "للذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ".

ودليلُ هذا النوع من التوريث قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ [النساء: 11]، وقوله: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ [النساء: 176].

ثالثًا: العَصْبَةُ مع الغير: وهي محصورة في الأخوات الشقيقات أو الأخوات لأبٍ إذا وُجِدْنَ مع البنات أو مع بنات الابن أو معهما معًا، ولم يَكُنْ معهنَّ معصَّبٌ¹.

فإذا أخذتِ البنتُ أو بنتُ الابنِ النصفَ، أخذتِ الأخواتُ الشقيقاتُ أو اللواتي هنَّ لأبٍ الباقي تعصبيًا يفتسمنه بينهنَّ بالسوية، وإذا أخذتِ البنتُ أو بناتُ الابنِ الثلثين، أخذتِ الأخواتُ الشقيقاتُ أو اللواتي هنَّ لأبٍ الباقي تعصبيًا كذلك.

ويُلَخَّصُ الفَرَضِيُّونَ هذا بقولهم: "اجعلوا الأخواتِ مع البناتِ عصبه"².

والأصلُ في هذا الضابطُ الفَرَضِيُّ حديثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قَضَى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بالنِّصْفِ لِلْبَنَةِ وَالنِّصْفِ لِلْأُخْتِ، وحديثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه لَمَّا عُرِضَتْ عَلَيْهِ مَسْأَلَةٌ فَقَالَ: "لَأَفْضِلَنَّ فِيهَا بِمِصْنَاءِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَوْ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «لِلْبَنَةِ النَّصْفُ، وَلِلْبَنَةِ الْإِبْنِ السُّدُسُ، وَمَا بَقِيَ فَلِلْأُخْتِ»³.

مثال 1: مات وترك: بنتين، أختًا شقيقةً، أمًا. الأم لها 6/1، والبنتان لهما 3/2، والباقي للأخت الشقيقة تعصبيًا.

مثال 2: مات وترك: زوجةً، بنتَ ابنٍ، أختين لأبٍ. الزوجة لها 8/1، وبنت الابن لها 2/1، والباقي للأختين لأبٍ تعصبيًا.

مثال 3: مات وترك: بنتاً، بنت ابن، 3 أخت شقيقة. البنت لها 2/1، وبنت الابن لها 6/1 تكملةً للثلاثين، والباقي للأخوات الشقيقات الثلاث تعصيباً.

وإذا صارت الأخت الشقيقة عاصبةً مع الغير، فإنها تصبح في مقام الأخ الشقيق؛ بحيث تحجب كل من يحببه كالأخ لأب، وابن الأخ الشقيق، وابن الأخ لأب، والعم، وابن العم. وكذلك الأخت لأب؛ فإنها إذا صارت عاصبةً مع الغير، أصبحت في مقام الأخ لأب، فتحجب كل من يحببه.

مثال 1: مات وترك: بنتاً، أختاً شقيقةً، أختاً لأب. البنت لها 2/1، والباقي للأخت الشقيقة تعصيباً، والأخ لأب محجوب.

مثال 2: مات وترك: بنتاً، بنت ابن، أمماً، أختاً لأب، 6 عم شقيق. الأم لها 6/1، والبنت لها 2/1، وبنت الابن لها 6/1 تكملةً للثلاثين، والباقي للأخت لأب، والأعمام الأشقاء الستة محجوبون.

مثال 3: مات وترك: بنتين، 10 بنت ابن، أختاً لأب، ابن أخ شقيق. البناتان هما 3/2، ولا شيء لبنات الابن العشرة، والباقي للأخت لأب تعصيباً، وابن الأخ الشقيق محجوب.

الطريق الثالث - الميراث بالفرض والتعصيب معاً: وهو أن يأخذ الوارث نصيبه المقدر شرعاً، ويضاف إليه ما يتبقى من التركة بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم، إذا لم يكن ثمة عاصب أولى منه.

ويُتصوّر هذا في وارثين فقط، هما: الأب والجد في حال وجودهما مع الفرع الوارث المؤنث؛ وإنما أُعطِيَ فرض السدس زيادةً على التعصيب خشية ألا يبقى لهما شيء بعد أصحاب الفروض، وهما من الورثة الذين لا يسقطون¹، كما أنّهما من الورثة الذين لا يقل نصيبهم عن السدس.

مثال 1: مات وترك: أباً، زوجةً، بنتاً، أمماً. الزوجة لها 8/1، والبنت لها 2/1، الأم لها 6/1، والأب له 6/1 فرضاً والباقي تعصيباً.

مثال 2: مات وترك: أباً، زوجاً، 3 بنات، أمماً. الزوج له 4/1، والبنات الثلاث لهن 3/2، والأم لها 6/1، والأب له 6/1 فرضاً والباقي تعصيباً².

مثال 3: مات وترك: جدّاً، أمماً، بنتي ابن. الأم لها 6/1، وبنتا الابن لهما 3/2، والجد له 6/1 فرضاً والباقي تعصيباً³.

الموضوع السادس

الحجب¹

الحجب من أكّد أحكام الفرائض، إلى درجة أنّ بعض الفرضيين قال فيه: "حرامّ على من لا يعرف الحجب أن يُفتي في الفرائض"².

1- تعريفه:

أ- لغةً: الحجب هو السُّتْرُ والمَنْعُ، ومنه: الحاجبُ الذي يَمْنَعُ الناسَ من الدخولِ إلى المكانِ المعيّنِ إلّا بعد الترخيصِ لهم بذلك، ومنه أيضاً: حجابُ المرأةِ الذي تَسْتَبِرُ به، وتَمْنَعُ من خلاله الأجنبي عنها من الاطلاعِ على محاسنها³.

وقد جاء في التنزيل الحكيم عن المكذّبين بأنهم: ﴿عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: 15]، أي: ممنوعون ومحرومون من رؤية الله تعالى في الآخرة⁴.

ب- اصطلاحاً: الحجب هو مَنْعُ الوارثِ من الإرثِ كُلًّا أو بعضاً.

ويمكن أن يُوضَّح هذا التعريف من خلال المثاليين الآتيين:

المثال 1: مات وترك: أباً وجدّاً وأمّاً؛ فالأم لها ال 3/1، والباقي للأب تعصيباً بالنفس، والجد محجوبٌ بالأب؛ فهو مُنْع من الميراثِ كُلِّه، فلم يأخذ منه شيئاً.

المثال 2: ماتت وتركت: ابناً وأمّاً وزوجاً؛ فالأم لها ال 6/1، والزوج له ال 4/1، والباقي للابن تعصيباً بالنفس. يُلاحظُ في هذا المثال أن الأم قد مُنِعَتْ من بعض الميراث؛ إذ إنّها أخذت نصيبها الأقل وهو ال 6/1، ولم تأخذ نصيبها الأكثر وهو ال 3/1. والأمُّ نفسهُ بالنسبة للزوج؛ فإنّه قد أخذ ال 4/1، ولم يأخذ ال 2/1.

2- نوعاه: للحجب نوعان هما:

أ- الحجب بالوصف: وهو مَنْعُ الوارثِ من الميراثِ كُلِّه؛ لوجودِ وصفٍ فيه يمنعه منه.

هذا النوع من الحجب متعلّق بموانع الإرث السبعة المجموعة في قولهم: "عش لك رزق"؛ فمن وُجد فيه أحدها، كان محجوباً بسببه من الميراثِ كُلِّه؛ فلا يأخذ منه شيئاً.

ولي أن أجلّي هذا من خلال المثاليين الآتيين:

المثال 1: مات مسلمٌ وترك ابنتين: أحدهما مسلمة، والآخر نصرانيّة؛ فالمال كُلُّه لابنهِ المسلم تعصيباً بالنفس، ولا شيء لابنهِ النصرانيّة؛ فهو محجوبٌ من الميراثِ بسبب وجودِ صفة الكفر فيه.

المثال 2: مات وترك: ابناً - هو الذي قتلته عمداً عدواناً- وبنثاً وأماً وابن ابن؛ فالبنت لها ال 2/1، والأم لها ال 6/1، والباقي لابن الابن تعصيباً بالنفس، ولا شيء لابن؛ لأنه محجوب من الميراث كله بسبب وجود صفة القتل فيه.

ب- الحجب بالشخص: هو منع الوارث من الميراث كله أو بعضه؛ لوجود شخص آخر.

وهذا النوع من الحجب على قسمين هما: حجب النقصان وحجب الحرمان¹:

أولاً: حجب النقصان: وهو حجب الوارث من بعض الميراث؛ وذلك بالألأ يأخذ نصيبه الأكثر، وإنما يكتفي بنصيبه الأقل؛ بسبب وجود شخص آخر أثر فيه سلباً.

ولنا أن نوضح هذا التعريف بالمثالين الآتيين:

المثال 1: مات وترك: زوجاً وأماً وأماً لأب؛ فالزوج له ال 2/1، والأخ لأم له ال 6/1، والأخ لأب له الباقي تعصيباً بالنفس.

المثال 2: مات وترك: زوجاً وبنث ابن وعمماً شقيقاً؛ فالزوج له ال 4/1، وبنث الابن لها ال 2/1، والعمم الشقيق له الباقي تعصيباً بالنفس.

يلاحظ من خلال هذين المثالين أن الزوج قد أخذ في مرة ال 2/1؛ وهو نصيبه الأكثر، وفي

الأخرى ال 4/1؛ وهو نصيبه الأقل، وهنا حجب حجب نقصان؛ بسبب وجود الفرع الوارث المتمثل في بنت الابن.

وحالات حجب النقصان كثيرة²؛ فمنها إضافة إلى حالة الزوج التي مثل بها سابقاً ما يأتي:

- **الزوجة:** عندما تُنقل من ال 4/1 إلى ال 8/1؛ لوجود الفرع الوارث مطلقاً للزوج الميت.

- **بنت الابن:** عندما تُنقل من ال 2/1 إلى ال 6/1؛ لوجود البنت الصليبية الواحدة.

- **الأخت لأب:** عندما تُنقل من ال 2/1 إلى ال 6/1؛ لوجود الأخت الشقيقة الواحدة.

- **الأم:** عندما تُنقل من ال 3/1 إلى ال 6/1؛ لوجود الفرع الوارث مطلقاً، أو لوجود عدد من الإخوة.

- **البنت الصليبية الواحدة أو أكثر:** عندما تُنقل من الميراث بالفرض إلى الميراث بالتعصيب بالغير عند وجود الابن الصليبي، ومثلها: بنت الابن عند وجود ابن الابن، وكذا الأخت الشقيقة عند وجود الأخ الشقيق، وكذا الأخت لأب عند وجود الأخ لأب.

- **الابن الصليبي:** عندما يشاركه واحد أو أكثر من الأبناء الصليبيين في الميراث بالتعصيب بالنفس. ومثله: ابن الابن مع أبناء الابن، والأخ الشقيق مع الإخوة الأشقاء، وسائر الذين يرثون بالتعصيب بالنفس ممن يتصور فيهم التعدد.

- البنت الصُّلبيَّة: عندما تُنقل من ال 2/1 إلى ال 3/2؛ لوجود بنتِ صُلبيَّةٍ أخرى. ومثلها: بنتُ الابنِ مع بنتِ ابنِ أخرى، والأختُ الشقيقةُ مع أختِ شقيقةٍ أخرى، والأختُ لأبٍ مع أختِ لأبٍ أخرى.

- البنتان الصُّلبيَّتان: عندما تشارِكهما بنتُ صُلبيَّةٍ أخرى أو بناتُ صُلبيَّاتٍ في ال 3/2. ومثلها: بنتانِ الابنِ مع بنتِ ابنِ أخرى أو بناتِ ابنِ أخرياتٍ، والأختانِ الشقيقتانِ مع أختِ شقيقةٍ أخرى أو أخواتِ شقيقاتٍ، والأختانِ لأبٍ مع أختِ لأبٍ أخرى أو أخواتِ لأبٍ.

ثانيا: حَجَبُ الحرمانِ¹: وهو حَجَبُ الوارثِ من الميراثِ كُلِّه، مع قيامِ الأهلِيَّةِ لِلإرث؛ لوجودِ وارثٍ آخرٍ أوَّلَى منه به.

ولنا بَحْلِيَّةُ هذا التعريفِ من خلالِ المثالين الآتيين:

المثال¹: ماتَ وتركَ: أبًا وأُمَّ وجَدَّةً وبنْتًا؛ فالبنْتُ لها ال 2/1، والأُمُّ لها ال 6/1، والأبُّ له ال 6/1 ويُضافُ إليه ما يتبقَّى تعصبيًا، ولا شيءٌ للجدَّة؛ لأنَّها محجوبةٌ بالأُمِّ التي هي أوَّلَى منها بالميراثِ.

المثال²: ماتَ وتركَ: زوجةً وأخًا شقيقًا وعمًّا شقيقًا؛ فالزوجةُ لها ال 4/1، والباقي للأخِ الشقيقِ تعصبيًا بالنفسِ، ولا شيءٌ للعمِّ الشقيقِ؛ لأنَّه محجوبٌ بالأخِ الشقيقِ الذي هو أوَّلَى منه بالميراثِ.

ومَّا يَجْدُرُ التنبيةُ إليه أنَّ هناكَ ورثةً قد يُحجَّبونَ حَجَبَ نقصانٍ، إلَّا أنَّهم لا يُحجَّبونَ أبدًا حَجَبَ حرمانٍ، وهم ستَّة: نصفُهم من الذكورِ، ونصفُهم الآخر من الإناثِ، يُجمَعونَ مثنَى مثنَى كالآتي:

- الإبنانِ: وهما الابنُ الصُّلبيُّ والبنْتُ الصُّلبيَّة.

- الأبوانِ: وهما الأبُّ والأُمُّ.

- الزَّوجانِ: وهما الزوجُ والزوجةُ².

أما سائرُ الورثةِ فإنَّهم قد يُحجَّبونَ حَجَبَ حرمانٍ، وفيما يأتي بيَّانهم، مقسَّمين على حسبِ الجنسِ، مع تحديدِ مَنْ يُحجَّبهم:

- الذكور:

1- ابنُ الابنِ: ويُحجَّبُ بالابنِ الصُّلبيِّ³.

2- الجدُّ الصحيحُ: ويُحجَّبُ بالأب.

3- الأخُ لأمٍّ: ويُحجَّبُ بالأصلِ المذكَّرِ، وبالفرعِ الوارثِ مطلقًا.

4- الأخُ الشقيقُ: ويُحجَّبُ بالأبِ، وبالفرعِ الوارثِ المذكَّرِ.

5- الأخُ لأبٍ: ويُحجَّبُ بالأخِ الشقيقِ، وبمَنْ يَحجُبُ الأخِ الشقيقِ، وبالأختِ الشقيقةِ إذا أصبحتَ عصبَةً مع الغيرِ.

6- ابنُ الأَخِ الشَّقِيقِ: ويُحَجَّبُ بالأبِ والجدِّ، وبالفرعِ الوارثِ المدكَّرِ، وبالأخِ الشَّقِيقِ والأخِ لأبٍ، وبالأختِ الشَّقِيقَةِ والأختِ لأبٍ المُعَصَّبَتَيْنِ معَ الغيرِ.

7- ابنُ الأَخِ لأبٍ: ويُحَجَّبُ بابنِ الأَخِ الشَّقِيقِ، وبمَنْ يَحُجَّبُ ابنُ الأَخِ الشَّقِيقِ.

8- العمُّ الشَّقِيقُ: ويُحَجَّبُ بابنِ الأَخِ لأبٍ، وبمَنْ يَحُجَّبُ ابنُ الأَخِ لأبٍ.

9- العمُّ لأبٍ: ويُحَجَّبُ بالعمِّ الشَّقِيقِ، وبمَنْ يَحُجَّبُ العمُّ الشَّقِيقِ.

10- ابنُ العمِّ الشَّقِيقِ: ويُحَجَّبُ بالعمِّ لأبٍ، وبمَنْ يَحُجَّبُ العمُّ لأبٍ.

11- ابنُ العمِّ لأبٍ: ويُحَجَّبُ بابنِ العمِّ الشَّقِيقِ، وبمَنْ يَحُجَّبُ ابنُ العمِّ الشَّقِيقِ.

- الإناث:

1- بنتُ الابنِ: وتُحَجَّبُ بالابنِ الصُّلْبِيِّ، وبالابنتَيْنِ فأكثرَ من البناتِ الصُّلْبِيَّاتِ، إلَّا إذا كانَ هناك مُعَصَّبٌ كما في المثالِ الآتي:

- ماتتُ وتركتُ: زوجًا وبنْتينِ وبنْتِ ابنٍ وابنِ ابنٍ؛ فالزوجُ له ال 4/1، والبنْتانِ لهما ال 3/2، وبنْتُ الابنِ لو كانت وحدها لَمَا أخذتُ شيئًا؛ لاستنفادِ الثلثينِ من قبْلِ البنْتينِ، ولكنَّ لَمَا عصَّبَهَا ابنُ الابنِ تأخذُ معه الباقي يقتسمانه للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيينِ، وهذا هو القريبُ المباركُ الذي بوجودِهِ تحلُّ البركةُ على قريبتهِ التي هي من درجتهِ وقوةِ قرابتهِ، فترثُ معه¹.

وعكسهُ القريبُ المشوؤمُ الذي بوجودِهِ تُحرِّمُ الأنثى التي هي من درجتهِ وفي قوةِ قرابتهِ من

الميراثِ² كما في المثالِ الآتي:

- ماتتُ وتركتُ: زوجًا وأمًّا وأبًا وبنْتًا وبنْتِ ابنٍ وابنِ ابنٍ؛ فالزوجُ له ال 4/1، والأمُّ لها ال 6/1، والأبُ له ال 6/1، والبنْتُ لها ال 2/1، والباقي لبنْتِ الابنِ وابنِ الابنِ تعصبيًا، إلَّا أنَّ أصحابَ الفروضِ قد استنفدوا التركةَ كُلَّها، بل عالتْ بهم المسألةُ؛ لذا لا تأخذُ بنْتُ الابنِ شيئًا، وكذا ابنُ الابنِ، في الوقتِ الذي لو لم يكنِ ابنُ الابنِ موجودًا لأخذتِ ال 6/1 تكملهُ للثلثينِ، فترثُ مع سائرِ مَنْ عالتْ بهم المسألةُ.

2- الجدَّةُ (أمُّ الأمِّ وأمُّ الأبِ): وتُحَجَّبانِ بالأمِّ، وأمُّ الأبِ تُحَجَّبُ بالأبِ كذلك³.

3- الأختُ لأمٍّ: وتُحَجَّبُ بالأصلِ المدكَّرِ، وبالفرعِ الوارثِ مطلقًا.

4- الأختُ الشَّقِيقَةُ: وتُحَجَّبُ بالأبِ، وبالفرعِ الوارثِ المدكَّرِ.

5- الأختُ لأبٍ: وتُحَجَّبُ بمنَّ يَحُجَّبُ الأختُ الشَّقِيقَةُ، وبالأخِ الشَّقِيقِ، وبالأختِ الشَّقِيقَةِ إذا صارتُ عصبَةً معَ الغيرِ، وبالشَّقِيقَتَيْنِ فأكثرَ عندما يَسْتَكْمِلُنِ الثلثينِ، إلَّا إذا وُجدَ مُعَصَّبٌ كما في المثالِ الآتي:

- مات وترك: زوجةً وأختين شقيقتين وأختاً لأبٍ وأخاً لأبٍ؛ فالزوجة لها ال 4/1، والشقيقتان لهما ال 3/2، والأخت لأبٍ لو كانت وحدها لَمَا أخذت شيئاً؛ لاستنفاد الثلثين من قِبَل الشقيقتين، ويُردُّ الباقي عليهما، ولكن لَمَا عَصَبَهَا الأُخُ لأبٍ تأخذ معه الباقي يقتسمانه للذكر مثل حظ الأنثيين، وهذا هو الأُخُ المبارك الذي بوجوده تحلُّ البركة على أخته، فترث معه.

وعكسه الأُخُ المشؤوم الذي بوجوده تحرم أخته من الميراث كما في المثال الآتي:

- ماتت وتركت: زوجاً وأمّاً وأخاً لأمٍّ وأختاً شقيقةً وأختاً لأبٍ وأخاً لأبٍ؛ فالزوج له ال 2/1، والأمُّ لها ال 6/1، والأُخُ لأمٍّ له ال 6/1، والأخت الشقيقة لها ال 2/1، والباقي للأخت لأبٍ والأخ لأبٍ تعصياً، إلا أن أصحاب الفروض قد استنفدوا التركة كلها، بل عالت بهم المسألة؛ لذا لا تأخذ الأخت لأبٍ شيئاً، وكذا الأُخُ لأبٍ، في الوقت الذي لو لم يكن الأُخُ لأبٍ موجوداً لأخذت ال 6/1 تكملةً للثلثين، فترث مع سائر من عالت بهم المسألة.

ملاحظة: هناك فرقٌ دقيقٌ بين حجب الحرمان والمنع من الميراث؛ ذلك أن المنع من الميراث يجعل الشخص المنوع وكأنه غير موجود، فلا يرث؛ فهو ليس أهلاً للميراث أصلاً، ولا يؤثر في غيره إيجاباً¹ ولا سلباً²، بخلاف حجب الحرمان؛ فقد يكون الشخص محجوباً من الميراث كله، إلا أن وجوده له تأثيرٌ في توزيع التركة، كما أن أهليته للميراث قائمة، لكنّه حرم منه؛ لوجود من هو أولى منه به.

ويمكن توضيح هذا الفرق من خلال المثالين الآتيين³:

المثال 1: تُوفِّي مسلمٌ وخلف: ابناً مرتداً وأباً وابنَ ابنٍ؛ فالابن هنا ممنوعٌ من الميراث، لاختلاف الدين بينه وبين المورث، والتركة كلها بين ابن الابن والأب؛ للأب منها ال 6/1، ولابن الابن الباقي تعصياً بالنفس؛ فالابن هنا لم يرث، ولم يؤثر في غيره وهو ابن الابن الذي هو في الأصل محجوبٌ به.

المثال 2: تُوفِّيَتْ وخلفت: أباً وأمّاً وأخوين شقيقين؛ فالشقيقان محجوبان من الميراث بالأب، إلا أنهما أنزرا في الأم سلباً ونقلها من فرضها الأعلى وهو ال 3/1 إلى فرضها الأدنى وهو ال 6/1، كما أنزرا في الأب إيجاباً؛ حيث سيأخذ الباقي بعد الأم تعصياً بالنفس، ومعلومٌ رياضياً أن الباقي بعد أخذ الأم ال 6/1 أكبر من الباقي بعد أخذها ال 3/1.

الموضوع السابع

تأصيل المسائل¹

بانتهاهٍ موضوع الحجب تنتهي الأحكام الشرعية الأساسية لعلم الموارث، ويبدأ مع تأصيل المسائل الشقّ الحسابي لهذا العلم.²

1- تعريف التأصيل:

أ- لغةً: التأصيل هو جعل أصلٍ للشيء، والأصل أسفل كلِّ شيءٍ، وأصل الشيء صار ذاً أصلٍ، واستأصلت الشجرة إذا ثبت أصلها، واستأصل الله القوم إذا قطع أصلهم، وأصل الشيء أساسه الذي يقوم عليه، ومنشؤه الذي يثبت منه.³

ب- اصطلاحاً: التأصيل هو إيجاد أقلِّ عددٍ يمكن استخراج سهام الورثة منه دون كسر⁴.

مثال: ماتت وتركت زوجاً وأخاً لأمٍّ وأمًّا؛ فالزوج له ال 2/1، والأخ لأمٍّ له ال 6/1، والأمُّ لها ال 3/1، وأصل المسألة سيكون من 6؛ للزوج ثلاثة سهام، وللأخ لأمٍّ سهم واحد، وللأمٍّ سهمان. رياضياً يصحُّ أن يكون أصل المسألة من 12؛ للزوج ستة سهام، وللأخ لأمٍّ سهمان، وللأمٍّ أربعة سهام. لكن لا يُعتبر من الناحية الميراثية أصلاً؛ لأنه ما دام بإمكاننا أن نستخرج سهام الورثة من عددٍ أقلِّ منه وهو 6، فلا نصير إلى ما هو أكبر منه.

كما أننا لا نعتدُّ بالأصل 3 رغم صحته رياضياً؛ بحيث تُعطي للزوج سهماً ونصف السهم، وللأخ لأمٍّ نصف سهم، وللأمٍّ سهماً واحداً؛ ذلك أننا في التأصيل نتعامل مع الأعداد الطبيعية لا مع الأعداد العشرية.

2- كيفية التأصيل: تختلف كيفية التأصيل على حسب حالات المسائل كالاتي:

أ- إذا كان الورثة عصباً بالنفس -أي: ذكور فقط-، وليس معهم أصحاب فروض، فإنَّ أصل المسألة من عدد رؤوسهم.

مثال 1: مات وترك خمسة أبناء؛ فأصل المسألة من 5؛ بحيث يأخذ كلُّ واحدٍ منهم سهماً واحداً.

مثال 2: مات عن عشرة إخوة لأب؛ فأصل المسألة من 10؛ بحيث يأخذ كلُّ واحدٍ منهم سهماً واحداً.

ب- إذا كان الورثة عصباً بالغير -أي: ذكور وإناث-، وليس معهم أصحاب فروض، فإنَّنا نحسب الذكر برأسين، والأنثى برأس واحد، ومجموعهم هو أصل المسألة.

مثال 1: تُوِّجَّ عن ابنتين وثلاث بنات؛ فأصل المسألة هو:

$$7=3+4=(1*3)+(2*2)$$

بجيث يأخذ كل واحد من الابنين سهمين، وتأخذ كل واحدة من البنات سهمًا واحدًا.

مثال 2: تُؤي عن خمسة إخوة أشقاء، وأربع أخوات شقيقات، فأصل المسألة هو:

$$14=4+10=(1*4)+(2*5)$$

بجيث يأخذ كل واحد من الإخوة الأشقاء سهمين، وتأخذ كل واحدة من الأخوات الشقيقات سهمًا واحدًا.

ج- إذا كان في المسألة صاحب فرض واحد، فإن أصل المسألة هو مقام الكسر الدال على الفرض.

مثال 1: مات وترك بنتًا وأخًا شقيقًا؛ فالبنت لها ال 2/1، والأخ الشقيق عاصب بنفسه، وأصل المسألة

من 2؛ للبنت سهم واحد، والسهم الباقي للأخ الشقيق¹.

2	2	
1	2/1	بنت
1	ع	أخ ش

مثال 2: مات وترك: أمًا وأبًا وأخًا شقيقًا؛ فالأم لها ال 3/1، والأب عاصب بنفسه، والأخ الشقيق

محبوب، وأصل المسألة من 3؛ للأم سهم واحد، والسهمان الباقيان للأب.

3	3	
1	3/1	أم
2	ع	أب
/	م	أخ ش

د- إذا كان في المسألة أكثر من صاحب فرض، سواء وجد معهم العصباء أم لا، فإننا ننظر إلى

مقامات الكسور الدالة على الفروض، فإنها لا تخرج عن أربع حالات:

أولاً- أن يكون بينها تماثل²: أصل المسألة حينئذ هو مقام أحد الكسور.

مثال 1: مات وترك: ثلاث أخوات شقيقات وأخوين لأم؛ فالشقيقات لهن ال 3/2، والأخوان لأم لهما

ال 3/1، وأصل المسألة من 3؛ للشقيقات سهمان، وللأخوين لأم سهم واحد.

3	3	
2	3/2	3 أخوات ش
1	3/1	أخوان لأم

مثال 2: ماتت وتركت: زوجًا وأختًا لأب، وعمًّا شقيقًا؛ فالزوج له ال 2/1، والأخت لأب لها ال 2/1، والعمُّ الشقيق عاصبٌ بنفسه، وأصلُ المسألة من 2؛ للزوج سهمٌ واحدٌ، وللأخت لأب سهمٌ واحدٌ، والعمُّ الشقيق لم يبق له شيءٌ.

2	2	
1	2/1	زوج
1	2/1	أخت لأب
0	ع	عم ش

ثانيًا- أن يكون بينها تداخل¹: أصلُ المسألة حينئذٍ هو أكبرُ المقامات.

مثال 1: مات وترك: بنتًا وزوجةً وأختًا لأب؛ فالبنت لها ال 2/1، والزوجة لها ال 8/1، والأخ لأب عاصبٌ بنفسه، وأصلُ المسألة من 8؛ للبنت أربعة سهام، وللزوجة سهمٌ واحدٌ، والسهامُ الثلاثة الباقية للأخ لأب.

8	8	
4	2/1	بنت
1	8/1	زوجة
3	ع	أخ لأب

مثال 2: ماتت وتركت: زوجًا وبنت ابن وعمًّا شقيقًا؛ فالزوج له ال 4/1، وبنت الابن لها ال 2/1، والعمُّ الشقيق عاصبٌ بنفسه، وأصلُ المسألة من 4؛ للزوج سهمٌ واحدٌ، ولبنت الابن سهمان، والسهامُ الباقية للعمُّ الشقيق.

4	4	
1	4/1	زوج
2	2/1	بنت ابن
1	ع	عم ش

مثال 3: ماتت وتركت: زوجًا وأخوين لأمٍّ وأما؛ فالزوج له ال 2/1، والأخوان لأمٍّ لهما ال 3/1، والأمُّ لها ال 6/1، وأصلُ المسألة من 6؛ للزوج ثلاثة سهام، وللأخوين لأمٍّ سهمان، وللأمٍّ سهمٌ واحدٌ.

6	6	
3	2/1	زوج
2	3/1	أخوان لأم
1	6/1	أم

ثالثًا- أن يكون بينها توافق¹: أصل المسألة حينئذ هو ناتج ضرب نصف أحدهما في كامل الآخر.
مثال 1: مات وترك: زوجة وأمًّا وأخوين لأب؛ فالزوجة لها ال 4/1، والأمُّ لها ال 6/1، والأخوان لأبٍ لهما الباقي تعصيبًا بالنفس، وأصل المسألة من 12؛ للزوجة ثلاثة سهام، وللأمَّ سهمان، وللأخوين لأبٍ السهام السبعة الباقية.

12	12	
3	4/1	زوجة
2	6/1	أم
7	ع	أخوان لأب

مثال 2: مات وترك: جدهً وزوجةً وبتنًا وعمًّا شقيقًا؛ فالجدة لها ال 6/1، والزوجة لها ال 8/1، والبتُّ لها ال 2/1، والعمُّ الشقيق له الباقي تعصيبًا بالنفس، وأصل المسألة من 24؛ للجدة أربعة سهام، وللزوجة ثلاثة سهام، وللبتِّ 12 سهمًا، وللعمِّ الشقيق السهام الخمسة الباقية.

24	24	
4	6/1	جدة
3	8/1	زوجة
12	2/1	بت
5	ع	عم ش

رابعًا- أن يكون بينها تباين²: أصل المسألة حينئذ هو ناتج ضرب كامل أحدهما في كامل الآخر.
مثال 1: ماتت وتركت: زوجًا وأمًّا وأخًا شقيقًا؛ فالزوج له ال 2/1، والأمُّ لها ال 3/1، والأخ الشقيق له الباقي تعصيبًا بالنفس، وأصل المسألة من 6؛ للزوج ثلاثة سهام، وللأمَّ سهمان، وللأخ الشقيق السهم الباقي.

6	6	
3	2/1	زوج
2	3/1	أم
1	ع	أخ ش

مثال 2: مات وترك: زوجةً وأمًّا وعمَّين شقيقين؛ فالزوجة لها ال 4/1، والأم لها ال 3/1، والعمَّان الشقيقان لهما الباقي تعصيبًا بالنفس، وأصل المسألة من 12؛ للزوجة ثلاثة سهام، وللأم أربعة سهام، وللعَمَّين الشقيقين السهام الخمسة الباقية.

12	12	
3	4/1	زوجة
4	3/1	أم
5	ع	عمَّان ش

مثال 3: مات وترك: زوجةً وبنتين وأخًا شقيقًا؛ فالزوجة لها ال 8/1، والبنتان لهما ال 3/2، والأخ الشقيق له الباقي تعصيبًا بالنفس، وأصل المسألة من 24؛ للزوجة ثلاثة سهام، وللبنتين 16 سهمًا، وللأخ الشقيق السهام الخمسة الباقية.

24	24	
3	8/1	زوجة
16	3/2	بنتان
5	ع	أخ ش

ملاحظة: إذا كان الورثة كلهم عصبيةً، فلا حصر لأصول مسائلهم؛ فأقلها الأصل: 1، وأكثرها لا حدَّ له. أمَّا إذا كان في المسألة ذو فرضٍ فأكثر، فالأصول لا تخرج عن السبعة الآتية: 2، 3، 4، 6، 8، 12، 24¹.

الموضوع الثامن

تقسيم التركات¹

تقسيم التركة هو الثمرة الأساسية لعلم الموارث؛ فما سنَّ الشارع الحكيم أحكامه، وما بدَّل الفرضيون قصارى جهدهم في ترجمتها إلى قضايا رياضية حسابية دقيقة، إلا لأجل توزيع المال المتروك على مستحقيه من الورثة بالعدل التام. وفيما يأتي بيان لكيفية تقسيم التركة نظرياً، ثم إردافها بنماذج تطبيقية.

1- كيفية تقسيم التركات: نتبع الخطوتين الآتيتين:

أ- نُقسِّم مقدار التركة بعد نزع الحقوق المتعلقة بها على أصل المسألة، فنحصل على قيمة السهم الواحد.

ب- نضرب عدد سهام كل وارث من أصل المسألة في قيمة السهم الواحد، فنحصل على نصيبه من التركة.

2- أمثلة تطبيقية:

أولاً- ماتت وخلفت: أمًا، وابناً، وتركة مقدارها: 36 مليوناً.

- الأم لها ال 6/1؛ لوجود الفرع الوارث - وهو الابن-، وهذا الأخير يأخذ الباقي تعصيباً بنفسه.

- أصل المسألة من 6؛ للأم سهم واحد، والسهام الخمسة الباقية للابن.

- قيمة السهم الواحد = $6/36 = 6$ ملايين.

- نصيب الأم = $6 * 1 = 6$ ملايين.

- نصيب الابن = $6 * 5 = 30$ مليوناً.

36 مليوناً	6	6	
6 ملايين	1	6/1	أم
30 مليوناً	5	ع	ابن

ثانياً- ماتت وخلفت: زوجاً، وأمًا، وأخوين لأمّ، ومبلغاً ماليًا قدره: 12000 دج.

- الزوج له ال 2/1؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والأم لها ال 6/1؛ لوجود العدد من الإخوة - وهما

الأخوان لأمّ-، وهذان الأخيران لهما ال 3/1؛ لتعددهما وعدم وجود الفرع الوارث والأصل المذكور.

- أصل المسألة من 6؛ للزوج ثلاثة سهام، وللأم سهم واحد، وللأخوين لأمّ سهمان.

- قيمة السهم الواحد = $6/12000 = 2000$ دج.

- نصيب الزوج = $2000 * 3 = 6000$ دج.

- نصيب الأم = $2000 * 1 = 2000$ دج.

- نصيب الأخوان لأم = $2000 * 2 = 4000$ دج.

12000 دج	6	6	
6000 دج	3	2/1	زوج
2000 دج	1	6/1	أم
4000 دج	2	3/1	أخوان لأم

ثالثًا- مات وخلف: زوجة، وأخًا لأم، وأخًا شقيقًا، وقطعة أرض مساحتها: 84 هكتارًا.

- الزوجة لها ال $4/1$ ؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والأخ لأم له ال $6/1$ ؛ لانفرادِهِ وعدم وجود الفرع الوارث والأصل المذكور، والأخ الشقيق يأخذ الباقي تعصيبًا بنفسه.
- أصل المسألة من 12؛ للزوجة ثلاثة سهام، ولأخ لأم سَهَمَانِ، ولأخ الشقيق السهام السبعة الباقية.
- قيمة السهم الواحد = $12/84 = 7$ هكتارات.

- نصيب الزوجة = $7 * 3 = 21$ هكتارًا.

- نصيب الأخ لأم = $7 * 2 = 14$ هكتارًا.

- نصيب الأخ الشقيق = $7 * 7 = 49$ هكتارًا.

84 هكتارًا	12	12	
21 هكتارًا	3	4/1	زوجة
14 هكتارًا	2	6/1	أخ لأم
49 هكتارًا	7	ع	أخ ش

رابعًا- مات وخلف: زوجة، وبنثًا، وبنث ابن، وعمًا شقيقًا، وقطعة من الغنم قوامه: 96 رأسًا.

- الزوجة لها ال $8/1$ ؛ لوجود الفرع الوارث، والبنث لها $2/1$ ؛ لانفرادها وعدم وجود المُعَصَّبِ، وبنث الابن تأخذ ال $6/1$ ؛ تكملةً للثلاثين، والعم الشقيق له الباقي تعصيبًا بنفسه.
- أصل المسألة من 24؛ للزوجة ثلاثة سهام، ولبنث الابن أربعة سهام، والسهام الخمسة الباقية للعم الشقيق.

- قيمة السهم الواحد = $24/96 = 4$ رؤوس.

- نصيب الزوجة = $4 * 3 = 12$ رأسًا.

- نصيب البنث = $4 * 12 = 48$ رأسًا.

- نصيب بنت الابن = $4 * 4 = 16$ رأسًا.

- نصيب العم الشقيق = $4 * 5 = 20$ رأسًا.

96 رأسًا	24	24	
12 رأسًا	3	8/1	زوجة
48 رأسًا	12	2/1	بنت
16 رأسًا	4	6/1	بنت ابن
20 رأسًا	5	ع	عم ش

خامسًا - ماتت وخلّفت: أبًا، وأمًّا، وابنًا وبتًّا، وتركته قدرها: 180 نخلة.

- الأبوان لكل واحدٍ منهما ال 6/1؛ لوجود الفرع الوارث، والإبنان لهما الباقي تعصيبًا بالغير.
- أصل المسألة من 6؛ لكل واحدٍ من الأبوين سهم واحد، وللابنتين السهام الأربعة الباقية.
- قيمة السهم الواحد = $6/180 = 30$ نخلة.
- نصيب كل واحدٍ من الأبوين = $30 * 1 = 30$ نخلة.
- نصيب الابنتين = $30 * 4 = 120$ نخلة، يتقاسمها "للذكر مثل حظ الأنثيين".

180 نخلة	180 نخلة	6	6	
30 نخلة	30 نخلة	1	6/1	أب
30 نخلة	30 نخلة	1	6/1	أم
80 نخلة	120 نخلة	4	ع بالغير	ابن
40 نخلة				بنت

سادسًا - ماتت وخلّفت: زوجًا، وجدَّةً، وبنت ابن، وأختًا لأب، وعمًّا شقيقًا، وتركته قدرها: 60 سهمًا في شركة.

- الزوج له ال 4/1؛ لوجود الفرع الوارث، والجدَّة لها ال 6/1؛ لعدم وجود الأم، وبنت الابن لها ال 2/1؛ لانفرادها وعدم وجود المُعَصَّب وعدم وجود الابن والبنت الصُّلبيَّين، والأخت لأب عصبة مع الغير، والعمُّ الشقيقُ محجوبٌ بهذه الأخيرة لَمَّا تَعَصَّبت مع بنت الابن.

- أصل المسألة من 12؛ للزوج ثلاثة سهام، وللجدَّة سَهَمَانِ، ولبنت الابن ستة سهام، والسهم الباقي للأخت لأب، ولا شيء للعمُّ الشقيق المحجوب.

- قيمة السهم الواحد = $12/60 = 5$ سهام.

- نصيب الزوج = $5 * 3 = 15$ سهمًا.

- نصيب الجدَّة = $5 * 2 = 10$ سهام.

- نصيب بنت الابن = $5 * 6 = 30$ سهمًا.

- نصيب الأخت لأب = $5 * 1 = 5$ سهام.

60 سَهْمًا	12	12	
15 سَهْمًا	3	4/1	زوج
10 سَهْمًا	2	6/1	جدة
30 سَهْمًا	6	2/1	بنت ابن
5 سَهْمًا	1	ع مع الغير	أخت لأب
/	/	م	عم ش

سابعًا- ماتت وخلفت: أبًا، وأمًّا، وزوجةً، وبنتَ ابنٍ، ورصيدًا في بنكٍ قدره: 7200 دولارٍ.
- الأبُّ له ال 6/1 مع التعصيب؛ لوجود الفرع الوارث المؤنث، والأمُّ لها ال 6/1؛ لوجود الفرع الوارث،
والزوجة لها ال 8/1؛ لوجود الفرع الوارث كذلك، وبنتُ الابن لها ال 2/1؛ لانفرادها وعدم وجود المُعَصَّب
وعدم وجود الابن والبنت الصُّلبيَّين.

- أصلُ التركة من 24؛ للأُمُّ أربعة سَهْمًا، وللزوجة ثلاثة سَهْمًا، ولبنتِ الابن 12 سَهْمًا، وللأب خمسة
سَهْمًا؛ أربعة فرضًا والسهم الآخر تعصيبًا بنفسه.

- قيمة السهم الواحد = $24/7200 = 300$ دولارٍ.

- نصيبُ الأب = $300 * 5 = 1500$ دولارٍ.

- نصيبُ الأم = $300 * 4 = 1200$ دولارٍ.

- نصيبُ الزوجة = $300 * 3 = 900$ دولارٍ.

- نصيبُ بنتِ الابن = $300 * 12 = 3600$ دولارٍ.

7200 دولارٍ	24	24	24	
1500 دولارٍ	5	1+4	6/1+ع	أب
1200 دولارٍ	4	4	6/1	أم
900 دولارٍ	3	3	8/1	زوجة
3600 دولارٍ	12	12	2/1	بنت ابن

ثامنًا- ماتت وخلفت: زوجًا، وأختًا شقيقةً، وابنَ عمِّ شقيقٍ، وتركته قدرها: 16000 أورو.

- الزوج له ال 2/1؛ لعدم وجود الفرع الوارث، والأخت الشقيقة لها ال 2/1 أيضًا؛ لانفرادها وعدم
وجود المُعَصَّب وعدم الفرع الوارث والأصل المدكّر، وابنُ العمِّ الشقيق عاصبٌ بنفسه.

- أصلُ المسألة من 2؛ للزوج سهمٌ، وللأخت الشقيقة سهمٌ، ولم يبق لابن العمِّ الشقيق شيءٌ.

- قيمة السهم الواحد = $2/16000 = 8000$ أورو.

- نصيبُ الزوج = $8000 * 1 = 8000$ أورو، ومثلُهُ تمامًا للأختِ الشقيقة، ولا شيءَ لابنِ العمِّ الشقيق؛ لاستنفادِ التركة من طرفِ صاحبي الفرضين.

16000 أورو	2	2	
8000 أورو	1	2/1	زوج
8000 أورو	1	2/1	أخت ش
لا شيء	0	ع	ابن عم ش